

التوزيع: عام
4 أغسطس/أب 2016

الأصل: العربية/الصينية/
الإنكليزية/الفرنسية/الروسية/
الإسبانية

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة



الدورة العادية الثانية لعام 2016

1 و2 أيلول/سبتمبر 2016

البند 2 من جدول الأعمال المؤقت

الحوار الهيكلي بشأن التمويل

الحوار الهيكلي بشأن التمويل: نظرة عامة على تمويل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والفجوات واستراتيجية التمويل

ملخص

التقرير الحالي مُقدّم طبقاً لقراري المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) الرقم 6/2014 و5/2015، كجزء من حوارها الهيكلي بشأن تمويل الخطة الاستراتيجية 2014-2017. يعقد الحوار في سياق قرار الجمعية العامة رقم 226/67 بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

يحدّد هذا التقرير موقع جهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إطار النضوج الذي يقيس قدرة المنظمة سواء على المشاركة في حوار هيكلي بشأن التمويل الذي يتسم بصفة متزايدة بالقوة والتفصيل، أو على توجيه جهودها لزيادة واستدامة المساهمات من الموارد المنتظمة، وزيادة إتاحة التمويل من الموارد الأخرى عالية الجودة، وتقوية آليات الاستخدام الكفاء والفعال، والإبلاغ عن التمويل الذي تم تلقيه بصورة مستمرة.

استناداً إلى نتائج الإحاطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن حشد الموارد (UNW/2015/10) وإحاطة هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن تمويل الخطة الاستراتيجية، 2014-2017، بما في ذلك مبادرات البرنامج الرئيسي (UNW/2016/CRP.1)، فإن هذا التقرير يقدّم نظرة عامة على وضع التمويل الحالي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بما في ذلك معلومات بشأن مصادر التمويل واستخداماته وجودته. كما يقدّم التقرير بعد ذلك مبادرات الهيئة الجارية لتقوية قدراتها على التنبؤ بمتطلبات التمويل السنوي. ويصف أيضاً كيف قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتخصيص مواردها الموجودة بالفعل (في المقر الرئيسي وفي الميدان) ويلقي الضوء على المجالات التي لا تزال بحاجة لتمويل يزيد عن الموارد المتاحة للبرامج. وجدير بالذكر أنه يناقش فجوة التمويل المتزايدة في الموارد المنتظمة.

يستكمل التقرير هذا التحليل الكمي بمناقشة نوعية حول الأثر الذي تسببه فجوة التمويل المتزايدة على قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تنفيذ خطتها الاستراتيجية بأكملها بفعالية وكفاءة وعلى تحقيق الجوانب الثلاثة من ولايتها: الدعم المعياري، وتنسيق الأمم المتحدة، والأنشطة التنفيذية. وهو يذكّر بأن الموارد المنتظمة تمول الميزانية المؤسسية التي تتيح للمنظمة القدرة المالية والمؤسسية على تحقيق النتائج المحددة في خطتها الاستراتيجية 2014-2017، وتتيح أنشطة الدعوة الأساسية والتنسيق والاستشارات ووضع السياسات والأنشطة التنفيذية على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية، وتتيح لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الاستفادة من موارد أخرى عالية الجودة لضمان التنفيذ الكامل للخطة الاستراتيجية. واستناداً إلى هذا التحليل، فإن القسم الأخير من هذا التقرير يُفصّل خارطة طريق لتحديث استراتيجية حشد الموارد لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، لضمان قدرتها على الاستجابة للاتجاهات الخارجية والاستفادة من الأدلة والدروس المستفادة حتى الآن.

قد يرغب المجلس التنفيذي في أن: (أ) يرحّب بالتقرير التحليلي المعني بالحوار الهيكلي بشأن التمويل لعام 2016 ويعبّر عن تقديره لالتزام هيئة الأمم المتحدة للمرأة المستمر بالمشاركة في هذا الحوار الهيكلي بغية رصد ومتابعة مستوى التمويل، وبخاصة الموارد المنتظمة، بالإضافة إلى القدرة على التنبؤ، والمرونة والاتساق مع الموارد الأخرى المقدمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية 2014-2017؛ (ب) الإقرار بزيادة الطلب على دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالإضافة إلى نطاق ومدى وظائف الدعم التي تقدمها هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ (ج) الإقرار بالأهمية الحاسمة لتوفير الموارد المنتظمة المناسبة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والحاجة الملحة لمجابهة فجوة التمويل في الموارد المنتظمة والموارد الأخرى لتمكين الهيئة من تنفيذ خطتها الاستراتيجية 2014-2017 بالكامل، والاستجابة لدورها المحوري في دعم الدول الأعضاء للتنفيذ الكامل والفعال والعاجل لإعلان ومنهاج عمل بيجين وتنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030 بأسلوب يراعي الاعتبارات الجنسانية؛ (د)حث الدول الأعضاء التي يسمح موقفها بذلك، على الالتزام، في أقرب وقت ممكن، بالمساهمة في الموارد المنتظمة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وما بعد ذلك إن أمكن من خلال التعهدات متعددة السنوات؛ (هـ) الدعوة لأن تكون الموارد عالية الجودة ويمكن التنبؤ بها وفي الوقت المناسب لضمان اكمال الخطة الاستراتيجية 2014-2017؛ (و) الترحيب بقيام هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالاستثمار الاستراتيجي والموجّه للموارد المنتظمة للاستفادة من الزيادة الكبيرة في حشد الموارد، وبخاصة الموارد الأخرى؛ (ز) الثناء على جهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تقوية الروابط التشغيلية المعيارية، وتحسين تركيز البرامج، وتنفيذها والفعالية التشغيلية لدعم تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

أولاً. خلفية

1. طبقاً لما يُلزم به القرار رقم 6/2014 والقرار رقم 5/2015 للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وقرار الجمعية العامة رقم 226/67 والاستعراض الشامل للسياسات الذي يُجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، فإن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ملتزمة بالمشاركة في حوار هيكلية بشأن التمويل مع مجلسها التنفيذي.
2. منذ إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2010، تطورت قدرة المنظمة على المشاركة في هذا التبادل طبقاً لقرار الجمعية العامة رقم 289/64 بشأن الاتساق على نطاق المنظومة. وقد اعتمدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة نموذج نضوج يتألف من ثلاث خطوات يحدد إطار قدرتها على المشاركة في حوار هيكلية بشأن التمويل، ونقلها من منظمة قادرة فقط على تقييم احتياجات وفجوات التمويل الإجمالية (المرحلة 1) إلى منظمة قادرة على تقديم معلومات في الوقت الحقيقي بشأن تمويل الاحتياجات والفجوات وتحسين مجموعة معايير أدائها بصورة مستمرة لدعم تخصيص مواردها طبقاً للمجال المواضيعي والمنطقة الجغرافية، بالإضافة إلى مصادر التمويل (المرحلة 2)، وأخيراً، كمنظمة انتقلت بصورة كاملة من التمويل (طلب الأموال) إلى التمويل المالي (حشد مصادر محددة للتمويل لأغراض محددة) (المرحلة 3). في هذه المرحلة الثالثة، تكون المنظمة قادرة على الابتعاد عن مجرد النظر إلى مصدر واحد "للتمويل" (عادةً ما يكون المنح من الجهات المانحة والتي قد تكون الحكومات والمؤسسات والقطاع الخاص) نحو مصادر متعددة للتمويل (أي مصادر التمويل المبتكرة) والاستفادة من الخليط الأمثل من استثمارات التمويل لتحقيق أولويات خطتها الاستراتيجية.
3. تلتزم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالتطور طبقاً لنموذج النضوج هذا. بالنسبة لفترتي العامين 2011-2012 و2013-2014، ركزت المنظمة على تحديد احتياجاتها التمويلية وعلى التحاور مع مجلسها التنفيذي بشأن أفضل السبل لتحقيق مقترح الأمين العام الشامل بشأن "إجمالي متطلبات التمويل في مرحلة البدء" بالنسبة للمنظمة والتي تم تحديدها بقيمة 500 مليون دولار سنوياً. بالنظر إلى الهيكل الفريد لهيئة الأمم المتحدة للمرأة كهيئة مركبة، فإن تمويلها يجب أن يضمن الموارد المناسبة لجميع وظائفها: وظائف الدعم المعيارية، والتنسيق على مستوى منظومة الأمم المتحدة، والأنشطة التنفيذية.
4. بالنسبة للعامين الحاليين 2015-2016، فإن الهيئة تقوم بالانتقال إلى المرحلة 2 من نموذج نضوجها. وتستثمر هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشدة في تقوية وتركيز برامجها لتحقيق الاستفادة المثلى من ولايتها المركبة بأسلوب متكامل ودعم ترجمة الالتزامات المعيارية إلى نتائج على المستويات القطرية والإقليمية. كما أنها تقوم بمزيد من التطوير في أنظمتها التشغيلية، وأبرزها نظام إدارة النتائج. سوف يضمن نظام إدارة النتائج حساب تكلفة عمل المنظمة على نحو أكثر دقة، ومزيد من الشفافية والمساءلة بشأن تخصيص التمويل والفجوات كمدخلات لحوارها الهيكلي. سوف يتيح هذا النظام ربط النتائج بالموارد والأشخاص وسوف يمكن من تحقيق التقدم المنظم. وجدير بالذكر، أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة سوف تتمكن من تتبع الموازنات والنفقات بالمقارنة بخطةها الاستراتيجية، بما في ذلك مبادرات البرنامج الرئيسي. وقد بدأت مكاتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالفعل في استخدام النظام، والذي يتم البدء في تشغيله عبر الهيئة بأكملها. ومع قيام الوحدات التنظيمية بإدخال خطط مشروعاتها وبرامجها في نظام إدارة النتائج، سوف تقوم أيضاً بالإشارة إلى الموارد المنتظمة التي تلقتها، والموارد الأخرى المتوقعة سواء للمشروعات التي تنتظر التمويل أو التي تم التصديق عليها أو تلك التي ما تزال في طور الدراسة. يمكن أن تتغير هذه البيانات في الوقت الحقيقي على مدار السنة التقويمية ودورة البرنامج بأسرها، إذا ما تحولت الموارد المنتظرة إلى موارد تم تلقيها.
5. سوف يتيح نظام إدارة النتائج لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وشركائها فهم احتياجات التمويل والفجوات بأسلوب ديناميكي يتسم بالشفافية. وسوف يعطي صورة واضحة ودقيقة لحقائق التمويل مثل (1) كيف تم تخصيص تمويل هيئة الأمم المتحدة للمرأة طبقاً للأهداف المحددة في الخطة الاستراتيجية و(2) ما هي فجوات التمويل القائمة بعد الانتهاء من التخصيص. والأهم من ذلك، في حالة عدم الاتساق بين توقعات الموازنة المتكاملة وبين مخصصات التمويل الفعلية، فإن التحليل سوف يمثل مدخلاً حاسماً بالنسبة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وشركائها في تحديد كم التمويل، إن وجد، الذي يجب جمعه/إعادة تخصيصه لضمان تحقيق نوايا الخطة الاستراتيجية. كما سوف يحدد التحليل أيضاً طرقاً ممكنة يمكن أن يتم بها هذا التخصيص الإضافي/إعادة التخصيص. يضمن الربط بين نظام إدارة النتائج وأطلس (نظام الإدارة المالي لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة) أن تربط المنظمة بدقة وبصورة ديناميكية بين الموارد والنتائج وأن تعكس وضوحاً وتعطي بيانات أكثر بشأن العائد على الاستثمار الذي يمكن أن تحققه الهيئة.
6. من المتوقع أن يتم التكامل بين نظام إدارة النتائج الخاص بهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبين نظام أطلس بنهاية عام 2016. وبالتوازي مع بناء هذه الأنظمة، سوف تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة باستمرار بتنقيح

منهجيات حساب التكلفة لديها وتدريب طاقم عملها على هذه المنهجيات الجديدة. ومن المهم ضمان ألا تؤثر قيود الموارد الحالية التي تواجهها هيئة الأمم المتحدة للمرأة سلباً على قدرتها على استكمال العمل بهذه المبادرات بنجاح.

7. سوف تضع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في اعتبارها هذه الخطوات التدريجية كأمر حاسم لدعم حوار استراتيجي هام بشأن التمويل مع مجلسها التنفيذي. تلتزم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالوصول إلى المرحلة 3 من نموذج النضوج الخاص بها بحلول نقطة المنتصف من خططها الاستراتيجية 2018-2021. وقد بدأت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالفعل في استكشاف استخدام آليات التمويل المبتكرة والمُجمعة للدخول إلى هيكل تمويل التنمية المعقد والذي يتغير باطراد، وحشد مصادر تمويل محددة لأغراض محددة.

ثانياً. حشد موارد هيئة الأمم المتحدة للمرأة: نظرة عامة تاريخية وأهداف التمويل ومصادر التمويل

8. استناداً إلى نتائج الإحاطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن حشد الموارد (UNW/2015/10) يقدم هذا التقرير نظرة عامة على وضع التمويل الحالي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بما في ذلك معلومات بشأن مصادر التمويل واستخداماته وجودته.

أ. هيئة الأمم المتحدة للمرأة: مصادر التمويل واستخداماته

9. في عام 2010، أكد الأمين العام في مقترحه الشامل لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على أن "إجمالي متطلبات التمويل لمرحلة البدء" ينبغي تحديده بمبلغ 500 مليون دولار سنوياً. كان الرقم الأولي المقترح، والذي دعمه أيضاً المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، يمثل هدفاً طموحاً للحد الأدنى من التمويل الذي تتطلبه المنظمة لتنفيذ خططها الاستراتيجية بالكامل.

10. تعتمد هيئة الأمم المتحدة للمرأة على أربعة مصادر رئيسية للتمويل لدعم التنفيذ الكامل لولايتها: (1) الاشتراكات المقررة، (2) الموارد المنتظمة وهي مساهمات (غير محددة وطوعية) من شركاء الدول الأعضاء؛ (3) الموارد الأخرى وهي مساهمات (محددة وطوعية) من شركاء الدول الأعضاء (4) المساهمات الطوعية غير المحددة والمحددة من الجهات المانحة غير التقليدية (أي القطاع الخاص والجهات المانحة الفردية وما إلى ذلك).

11. تتلقى هيئة الأمم المتحدة للمرأة نسبة مئوية ضئيلة من مواردها الإجمالية من خلال الاشتراكات المقررة من موازنة الأمم المتحدة المنتظمة. بالنسبة للعامين 2016-2017، تبلغ هذه الحصة مبلغ 15.3 مليون دولار (أقل من 2 في المائة من موازنة هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وهي مخصصة لتغطية نطاق واسع من الأنشطة المتعلقة بخدمة العمليات الحكومية المعيارية، بالإضافة إلى بعض العمل السياسي والتنسيقي. ولكن نطاق ومدى التنسيق ووظائف الدعم المعياري التي تقوم بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد توسعا بصورة كبيرة منذ إنشاء الهيئة ومنذ اعتماد جدول أعمال عام 2030 مؤخراً، في حين ظلت الاشتراكات المقررة على حالها. وبالنظر إلى الموارد المحدودة، فإن هيئة الأمم المتحدة للمرأة أصبحت مضطرة للاعتماد على المساهمات الطوعية لدعم عملها المعياري. وتأمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن يكون من الممكن في المستقبل تحقيق الاتساق بين الموارد وبين ولايتها المعيارية على نحو أفضل حتى يصبح ذلك عديم الضرورة.

12. تأتي أكبر حصة من موارد هيئة الأمم المتحدة للمرأة من المساهمات الطوعية، والتي تتضمن الموارد المنتظمة (غير المحددة) والموارد الأخرى (المحددة). وقد قَدِّمَت الإحاطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن حشد الموارد (UNW/2015/10) وصفاً للعلاقة التكاملية بين الموارد المنتظمة والموارد الأخرى، وكلاهما يعضد الآخر في حين تظل الموارد المنتظمة هي الأكثر أهمية لضمان التكامل الاستراتيجي وإمكانية البقاء المالية للهيئة. تنتج الموارد المنتظمة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة القدرة المؤسسية التي يستند إليها العمل المعياري والتنسيقي لتحقيق النتائج التحويلية في حياة النساء والفتيات، ودعم ترجمة الالتزامات المعيارية إلى نتائج تشغيلية، وتمكين هيئة الأمم المتحدة للمرأة من الاستفادة من الموارد الأخرى لضمان التنفيذ الكامل للخطة الاستراتيجية 2014-2017.

13. منذ إنشائها، ارتكزت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على عمليات تخطيط الأعمال السنوية التي تقوم بها في إيجاد توقعات دقيقة لإجمالي احتياجات المنظمة التمويلية. وقد تمّ تقدير الموارد الإجمالية المتوقعة بالنسبة

للعامين 2014-2015، بمبلغ 690 مليون دولار، مقسمة ما بين الموارد المنتظمة (340 مليون دولار) والموارد الأخرى (350 مليون دولار).¹ وقد حددت هيئة الأمم المتحدة للمرأة هدفًا يبلغ 880 مليون دولار للعامين 2016-2017، يتألف من 380 مليون دولار من الموارد المنتظمة و500 مليون دولار من الموارد الأخرى، إقرارًا بالحاجة الحيوية لنمو هيئة الأمم المتحدة للمرأة بصورة كبيرة خلال العامين 2016-2017، وبهدف الوصول إلى مستوى 500 مليون دولار ثم تجاوزه في نهاية الأمر، الذي ارتآه الأمين العام للأمم المتحدة.

14. تستخدم هيئة الأمم المتحدة للمرأة سلسلة من الصيغ الرياضية المحددة في تخصيص كل من مواردها المنتظمة والأخرى للوظائف المختلفة للهيئة، وأبرزها:

- يستخدم جزء من الموارد المنتظمة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في تمويل الميزانية المؤسسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. تخصص الميزانية المؤسسية بعد صدور قرار من المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والذي يستمد بدوره المعلومات من توصية من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والموازنة. ومن المتوقع أن يصل حجم هذه المبالغ إلى 196.4 مليون دولار، في العامين 2016-2017.
- يتم توزيع الموارد المنتظمة المتبقية لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة كالتالي: تخصص نسبة 80 في المائة للميدان (هذه المبالغ تخصص بعد ذلك للمكاتب الإقليمية ومتعددة الأقطار والقطرية بعد تقييم الاحتياجات بناءً على محتوى خطط العمل السنوية للمكاتب) كمورد للبرامج (الموارد المنتظمة المخصصة للبرامج) ويخصص الباقي للمقر الرئيسي.²
- تمشيًا مع قرار المجلس التنفيذي لعام 2013 بشأن استعادة التكلفة، تخصص نسبة 8 في المائة من المبالغ التي يتم تلقيها في صورة "موارد أخرى" كمبالغ خارجة عن الميزانية. وتستخدم هذه الموارد لتلبية احتياجات التمويل سواء في المقر الرئيسي أو في الميدان. وتقدر قيمة موارد استعادة التكلفة بمبلغ 27.0 مليون دولار في الموازنة المتكاملة 2016-2017.

ب. جودة مصادر التمويل

15. تتفاوت جودة مصادر التمويل من ناحية تشوّه التخصيص وتكاليف المعاملات. تتسم مبالغ التمويل عالية الجودة بأنها موقوتة ويمكن التنبؤ بها وذات صلة وتتمتع بالمرونة، ويجب أن يتم التمييز بينها وبين مصادر التمويل الأقل جودة، والتي عادة ما تحد من قدرة الهيئة على تخصيص التمويل بطريقة ديناميكية (وبالتالي بصورة تتسم بالفعالية والكفاءة). يتواجد التمويل الذي تتلقاه هيئة الأمم المتحدة للمرأة في حيز متصل من حيث الجودة، حيث تمثل الموارد المنتظمة الأعلى جودة، وتعبها الموارد الأخرى المخصصة على المستوى القطري أو المواضيعي. ويظل هذان النوعان من التمويل أفضل من التمويل المخصص على مستوى المشروع وغيره من أنواع التمويل المقيدة ذات الطبيعة الأكثر قيودًا والتي عادة ما تفرض على هيئة الأمم المتحدة للمرأة (وعلى الدول الأعضاء وشركاء التنمية بصورة غير مباشرة) تكاليف زائدة للمعاملات.

16. واتساقًا مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يُجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، تركز هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وسوف تستمر في التركيز بقوة على مصادر التمويل عالية الجودة (أي الموارد المنتظمة والموارد الأخرى عالية الجودة)، مما يضمن أن تتألف قاعدة مواردها بصورة متزايدة من مصادر تمويل يمكن التنبؤ بها وذات صلة وتتمتع بالمرونة ومن قاعدة يتزايد تنوعها من الجهات المانحة. يعتبر هذا التمويل عالي الجودة حاسمًا بصورة خاصة بالنظر إلى زيادة دور الموارد الأخرى في هيكل تمويل هيئة الأمم المتحدة للمرأة. إن إتاحة مصادر التمويل عالية الجودة هذه لا يمثل أولوية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة فحسب، بل يفيد أيضًا البلدان التي يتم تنفيذ البرامج فيها وشركاء التمويل على حد سواء. ويضمن هذا أن يكون التمويل الذي تحصل عليه الهيئة مراعيًا للأولويات التي يحددها المجلس التنفيذي، مما يقوي أيضًا ثقة شركاء التمويل في تحقيق النتائج المرجوة.

¹ الموارد المنتظمة يشار إليها أيضًا في بعض تقارير ومنشورات الأمم المتحدة الأخرى بعبارة الموارد غير المخصصة أو الموارد الأساسية، في حين يشار للموارد الأخرى أيضًا بعبارة الموارد المخصصة أو الموارد غير الأساسية، لأغراض هذه الورقة، قمنا باعتماد المصطلح المستخدم في موازنات فترة العامين لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

² يتم هذا التخصيص طبقًا لقرار اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في دورتها رقم 44 التي عقدت في مارس/آذار 2004.

ثالثاً. تطوير أدوات التخطيط الاستراتيجي وحساب التكلفة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة

17. منذ إنشائها، أدى تركيز هيئة الأمم المتحدة للمرأة بقوة على تقوية عمليات وأدوات التخطيط لديها إلى تحقيق نتائج إيجابية. في عام 2014، ذكر تقييم شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف أن "هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد استفادت من خبرات هيئات الأمم المتحدة الأخرى في مجال الإدارة القائمة على النتائج وبذلت جهوداً متسقة لتطوير ثقافة الإدارة القائمة على النتائج، داخلياً وخارجياً. وتقدم وثائق التخطيط الاستراتيجي المؤسسي والقطري هيئة الأمم المتحدة للمرأة دليلاً على التركيز على النتائج، وهي ترتبط ارتباطاً مباشراً بولاية الهيئة، وتستند إلى مشاورات موسعة مع الشركاء."³

18. تشبهاً مع نموذج نضوج الحوار الهيكلي، تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضاً بتطوير قدراتها على التنبؤ بالاحتياجات التمويلية الجغرافية والموضوعية من خلال الاستفادة من عمليات التخطيط المنقحة لترتيب أولويات عملها وتحديد تكاليفه بصورة أفضل وربطه بالنتائج المخططة. وذلك، لتحسين قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على التركيز على المبادرات التحويلية عالية الأثر، والتي تتكامل مع ولايتها المركبة، وحساب تكاليفها بصورة مناسبة ورصد التمويل المتاح وإدارة فجوات التمويل وأثرها على البرامج.

أ. التركيز البرامجي

19. أنشئت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بولاية حاسمة وطموحة للغاية: الإسراع بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. في ظل إطار جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030، يتم الإقرار بصورة متزايدة بأن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة وتمكينها يمثلان حقاً وحلاً لتحقيق التنمية المستدامة. يعتبر ضمان امتلاك هيئة الأمم المتحدة للمرأة للقدرة على تحقيق ولايتها الكاملة بصورة شاملة أمراً بالغ الأهمية، بما في ذلك من خلال تقوية وظائف الدعم المعياري التي تقوم بها، بالإضافة إلى قيامها بتوفير الدعم بناءً على طلب الدول الأعضاء لدعم التنفيذ الكامل والفعال والعاجل لمنهاج عمل يبيجّن والتنفيذ المراعي للاعتبارات الجنسانية لجدول أعمال عام 2030.

20. إن البرامج القطرية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة مصممة لدعم الدول الأعضاء في ترجمة التزاماتها المعيارية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والاستفادة من الموارد من خلال الجمع بين أصحاب المصلحة الرئيسيين لمجابهة تحديات التنمية، مع تقوية منظومة الأمم المتحدة بأسرها أيضاً من خلال التنسيق الداخلي لتحقيق التغيير التحويلي في حياة النساء والفتيات. ويتم تنفيذ هذه الاعمال بناءً على طلب الدول الأعضاء وكخدمة لها.

21. يجب أن تتصرف هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعظيم الأثر سعياً إلى تنفيذ ولايتها باعتبارها حاملة اللواء، وأن تعمل كعامل حفاز ذكي من خلال دمج المفاهيم الجنسانية في قلب عمل شركائها. ومن خلال تحدي المعايير الأبوية، وكسر حاجز العزلة ومساعدة الشركاء على تحقيق ولاية كل منهم بأسلوب مراعي للاعتبارات الجنسانية، يمكن لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تدعم تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. يعتمد نجاح هذه الاستراتيجية على قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تحديد روافع للسياسات المشتركة بين القطاعات التي سوف تحقق في آن واحد التغيير التحويلي بالنسبة للنساء والفتيات في شتى أنحاء العالم والنهوض بالسلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة من خلال الشراكات.

22. وكما ذكر من قبل في إحاطة هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن تمويل الخطة الاستراتيجية 2014-2017، بما في ذلك مبادرات البرنامج الرئيسي (UNW/2016/CRP.1)، فقد قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بصياغة 12 من مبادرات البرنامج الرئيسي لتنفيذ هذه الاستراتيجية. وهي توفر إطاراً تعاونياً، يستند إلى نظريات تغيير شاملة، لتتيح لهيئة الأمم المتحدة للمرأة تحقيق أهدافها من خلال دعم الشركاء لتحقيق ولاياتهم الخاصة. بالإضافة إلى ذلك، وعلى صعيد تركيز برامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة، فإن مبادرات البرنامج الرئيسي هذه تعمل كأداة طُلب من مكاتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة القطرية أن تستخدمها لترتيب أولويات تدخلاتها البرمجية ودمجها. وكل مبادرة من مبادرات البرنامج الرئيسي لها استراتيجية التمويل الخاصة بها، والمخصصة لمحدداتها البرمجية ونطاقها.

23. تشارك جميع مكاتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عملية تخطيط استراتيجي من خلال وضع مذكرات استراتيجية وخطط عمل سنوية لترجمة الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة 2014-2017 على

³ تقرير شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف لعام 2014

المستويات القطرية والإقليمية ومواءمتها مع السياق المحلي والأوليات المحلية، بما في ذلك إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية/برنامج 'أمم متحدة واحدة'. إن خطة العمل السنوية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة هي خطة تشغيلية تحوّل نواتج المذكرة الاستراتيجية متعددة السنوات ومخرجاتها إلى أنشطة مفصلة، بما في ذلك الأطر الزمنية والشركاء والموارد. وهناك عملية مشابهة تتم في المقر الرئيسي لتحقيق الاتساق بين تخطيط العمل السنوي وبين إطار النتائج للخطة الاستراتيجية.

24. في عامي 2015 و2016، طُلب من المكاتب القطرية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تكون انتقائية بصورة متزايدة في أولويات برامجها، من خلال دمج مبادرات البرنامج الرئيسي تدريجياً في مذكراتها الاستراتيجية وخطط العمل السنوية لكي تركز الموارد والجهود على مجالات العمل الأكثر حاجة لدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة والتي يُحتمل أن تُحدث أثراً كبيراً من خلال مبادرات أكبر وقابلة للنمو من أصحاب المصلحة المتعددين. ويضمن ذلك تخصيص موارد هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشكل استراتيجي لكي تحقق أقصى عائد على الاستثمار وأكبر قدر من النتائج في حياة النساء والفتيات.

25. بناءً على تحليل شامل للمشكلة والسياق يتسق تمامًا مع العملية التحليلية القطرية الأشمل التي يدعمها فريق الأمم المتحدة القطري، فقد صدرت توجيهات لمكاتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة باستخدام أربعة معايير أولية لتحليل القضايا التي يمكن تناولها على نحو أفضل من خلال الأنشطة التشغيلية على المستوى القطري (انظر الشكل رقم 1). ويمكن أن تصبح إحدى القضايا أولوية أولى بالنسبة لبرنامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة القطري إذا حققت المعايير الأربعة التالية:

1. هل المعايير والنظم القياسية الدولية، بعد ترجمتها إلى أطر وطنية (أي التزامات على البلدان ذاتها)، تدعو للتصدي لهذه المسألة؟

2. هل تمثل المسألة تحدياً وطنياً يؤثر على حياة و/أو مشاركة النساء والفتيات (يتحدّد ذلك بالمشاركة مع الحكومة والشركاء الوطنيين)؟

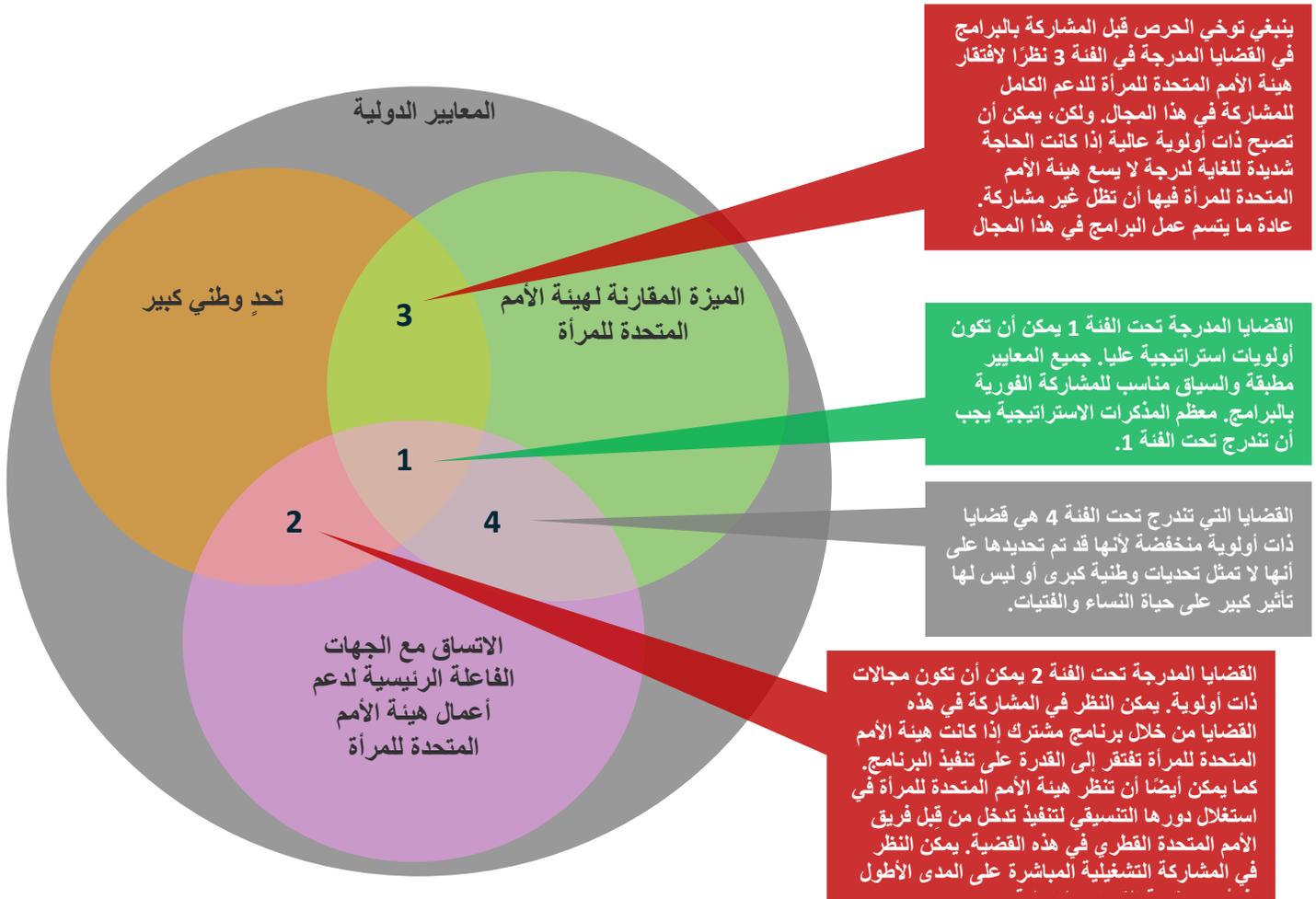
3. هل هناك اتساق إيجابي مع الجهات الفاعلة الرئيسية لدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة و/أو إجراءات فريق الأمم المتحدة القطري؟

4. هل تمتلك الأمم المتحدة أو هيئة الأمم المتحدة للمرأة القدرة والميزة التشاركية/المقارنة للتصدي للمسألة؟ تمتلك الأمم المتحدة ميزة مقارنة/تشاركية إذا كانت أ) ذات ولاية معترف بها تدعوها للتصرف (بما يتسق مع الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ب) تمتلك القدرات الفنية القطرية أو الإقليمية أو العالمية التي تمكنها من التنفيذ، ج) هناك موارد كافية أو احتمال كبير لحشد مثل تلك الموارد.

26. بالإضافة إلى ذلك، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة باتخاذ خطوات ملموسة لتحسين جودة أرقامها الإرشادية المستخدمة في التخطيط وحساب تكاليف عملها. في عام 2016، أوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يتم احتساب تكاليف الموازنة المتكاملة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للخطة الاستراتيجية 2018-2021، بناءً على النتائج (وليس بناءً على الأثر) بما يتسق مع ممارسات هيئات الأمم المتحدة الأخرى. كما تلتزم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بحساب تكاليف عملها على مستوى البرامج الرئيسية. وسوف يضمن حساب التكاليف في كلا الحالتين أن تكون توقعات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، سواء للعامين 2016-2017 أو لما بعد ذلك، ذات صلة بصورة متزايدة ومراعية للسياق. سوف يمكّن هذا النهج هيئة الأمم المتحدة للمرأة من تقديم تحليل أكثر تفصيلاً للموارد اللازمة على المدى المتوسط والطويل، وسوف ييسر التحديد المبكر للإجراءات الاستراتيجية والعلاجية التي يمكن اتخاذها لتسوية القضايا عند نشوئها.

27. كما سوف يدعم نهج التخطيط المقترح أيضاً تنفيذ سياسة استعادة التكلفة الجديدة التي تنتهجها هيئة الأمم المتحدة للمرأة الغرض من السياسة هو ضمان الاستعادة المناسبة للتكاليف المباشرة وغير المباشرة، بالإضافة إلى تطبيق إطار استعادة التكلفة المنسق الذي صادقت المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج عليه. واتساقاً مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يُجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وقرار المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة رقم 2/2013، فإن تنفيذ سياسة استعادة التكلفة يضمن تطبيق مبدأ أن الموارد المنتظمة ينبغي ألا تدعم البرامج والمشروعات الممولة من الموارد الأخرى. وينتطلب هذا أن يتم احتساب موازنة جميع التكاليف المباشرة للمشروعات بصورة مناسبة ومنفصلة عن رسوم استعادة التكلفة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة التي تبلغ 8 في المائة بالنسبة لخدمات الإدارة العامة.

الشكل رقم 1
تحديد أولويات البرامج



رابعاً. فجوة التمويل في هيئة الأمم المتحدة للمرأة: تحليلي كمي ونوعي

28. يقدم هذا القسم نظرة عامة على توقعات تمويل الهيئة ودخلها لكي تتمكن هيئة الأمم المتحدة للمرأة من المشاركة في تبادل آراء ببناء مع المجلس التنفيذي كجزء من الحوار الهيكلي بشأن التمويل، بالإضافة إلى تقييم أولي للموارد المنتظمة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة المخصصة للبرامج (الموارد المنتظمة المخصصة للبرامج) ومتطلبات وفجوات تمويل الموارد الأخرى للفترة 2014-2017.

أ. نظرة عامة على اتجاهات برامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة وفجوة التمويل

29. يلخص الجدول رقم 1 تطوّر متطلبات التمويل للبرامج وفجوة التمويل لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بناءً على خطط العمل السنوية في الفترة 2014-2017.⁴

الجدول 1
متطلبات التمويل العالمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والنتائج

2017	2016	2015	2014	المتطلبات العالمية (المقر الرئيسي والميدان) بالمليون دولار أمريكي
463.8	462.5	351.3	315.0	(أ) إجمالي متطلبات التمويل للبرامج (الموارد الأخرى + الموارد المنتظمة الخاصة بالبرامج)
-	281.2	239.2	201.8	(ب) إجمالي التمويل المتاح (الموارد الأخرى + الموارد المنتظمة المتاحة الخاصة بالبرامج)
-	181.3	112.1	113.2	(ج) إجمالي فجوة التمويل (الموارد الأخرى + الموارد المنتظمة الخاصة بالبرامج) = (أ) - (ب)
285.0	143.0	96.0	105.0	(د) إجمالي فجوة التمويل من الموارد الأخرى
-	38.3	16.1	8.2	(هـ) إجمالي فجوة التمويل من الموارد المنتظمة الخاصة بالبرامج

30. يفصل الجدولان 2 و3 هذه المتطلبات التمويلية على المستوى الميداني وعلى مستوى المقر الرئيسي ويحددان الافتراضات التي تستند إليها هذه الأرقام.

⁴ الجداول ذات الرقم 1 و2 و3 أنناه لا تأخذ في الاعتبار سوى الموارد المنتظمة والموارد الأخرى الخاصة بالبرامج. لا تتضمن هذه الأرقام الميزانية المؤسسية ولا الاشتراكات المقررة.

الجدول 2

التخطيط لموارد هيئة الأمم المتحدة للمرأة وفجوة التمويل (المستوى الميداني)

2017	2016	2015	2014	هيئة الأمم المتحدة للمرأة (الميدان) بالمليون دولار أمريكي
271.0	310.0	231.0	202.0	(أ) متطلبات الموارد الأخرى (بناءً على خطط العمل السنوية) ⁵
80.0	173.0	145.0	104.0	(ب) الموارد الأخرى المتاحة (بناءً على خطط العمل السنوية) ⁶
191.0	137.0	86.0	98.0	(ج) فجوة التمويل من الموارد الأخرى = (أ) - (ب)
67.8	77.5	57.8	50.5	(د) المتطلبات الإرشادية من الموارد المنتظمة الخاصة بالبرامج (تقدر بنسبة 25% من متطلبات الموارد الأخرى)
-	43.4	43.4	42.3	(هـ) الموارد المنتظمة المتاحة الخاصة بالبرامج ⁷
-	34.1	14.4	8.2	(و) فجوة التمويل في الموارد المنتظمة الخاصة بالبرامج = (د) - (هـ)
338.8	387.5	288.8	252.5	(ز) إجمالي متطلبات التمويل = (أ) + (د)
-	216.4	188.4	146.3	(ح) إجمالي التمويل المتاح (بدون تضمين المبالغ الخارجة عن الميزانية) = (ب) + (هـ)
-	171.1	100.4	106.2	(ط) إجمالي فجوة التمويل = (ز) - (ح)

الجدول 3

التخطيط لموارد هيئة الأمم المتحدة للمرأة وفجوة التمويل (المستوى العالمي)

2017	2016	2015	2014	هيئة الأمم المتحدة للمرأة (المقر الرئيسي) بالمليون دولار أمريكي
100.0	60.0	50.0	50.0	(أ) متطلبات الموارد الأخرى ⁸
6.0	54.0	40.0	43.0	(ب) الموارد الأخرى المتاحة ⁹
94.0	6.0	10.0	7.0	(ج) فجوة التمويل من الموارد الأخرى
25.0	15.0	12.5	12.5	(د) متطلبات الموارد المنتظمة المخصصة للبرامج (25% من متطلبات الموارد الأخرى) = 0.25*أ
-	10.8	10.8	12.5	(هـ) الموارد المنتظمة المتاحة الخاصة بالبرامج ¹⁰
-	4.2	1.7	0.0	(و) فجوة التمويل في الموارد المنتظمة الخاصة بالبرامج = (د) - (هـ)

⁵ تستند أرقام متطلبات الموارد الأخرى على خطط العمل السنوية/بيانات الإدارة القائمة على النتائج بشأن متطلبات الموارد (الموارد المتاحة + المُرَحَلة + الموارد الأخرى التي سيتم حشدتها)

⁶ الموارد الأخرى المتاحة للعام المذكور تستند إلى الموازنة النهائية في تاريخ التوقف.

⁷ تستخدم الموارد المنتظمة المتاحة أرقام التخصيص السنوي

⁸ تستند أرقام متطلبات الموارد الأخرى على خطط العمل السنوية/بيانات الإدارة القائمة على النتائج بشأن متطلبات الموارد (الموارد المتاحة + المُرَحَلة + الموارد الأخرى التي سيتم حشدتها)

⁹ الموارد الأخرى المتاحة للعام المذكور تستند إلى الموازنة النهائية في تاريخ التوقف

¹⁰ تستخدم الموارد المنتظمة المتاحة أرقام التخصيص السنوي

125.0	75.0	62.5	62.5	(ز) إجمالي متطلبات التمويل (الموارد الأخرى + الموارد المنتظمة الخاصة بالبرامج) = (أ) + (د)
-	64.8	50.8	55.5	(ح) إجمالي التمويل المتاح (الموارد الأخرى + الموارد المنتظمة الخاصة بالبرامج) = (ب) + (هـ)
-	10.2	11.7	7.0	(ط) إجمالي فجوة التمويل = (ز) - (ح)

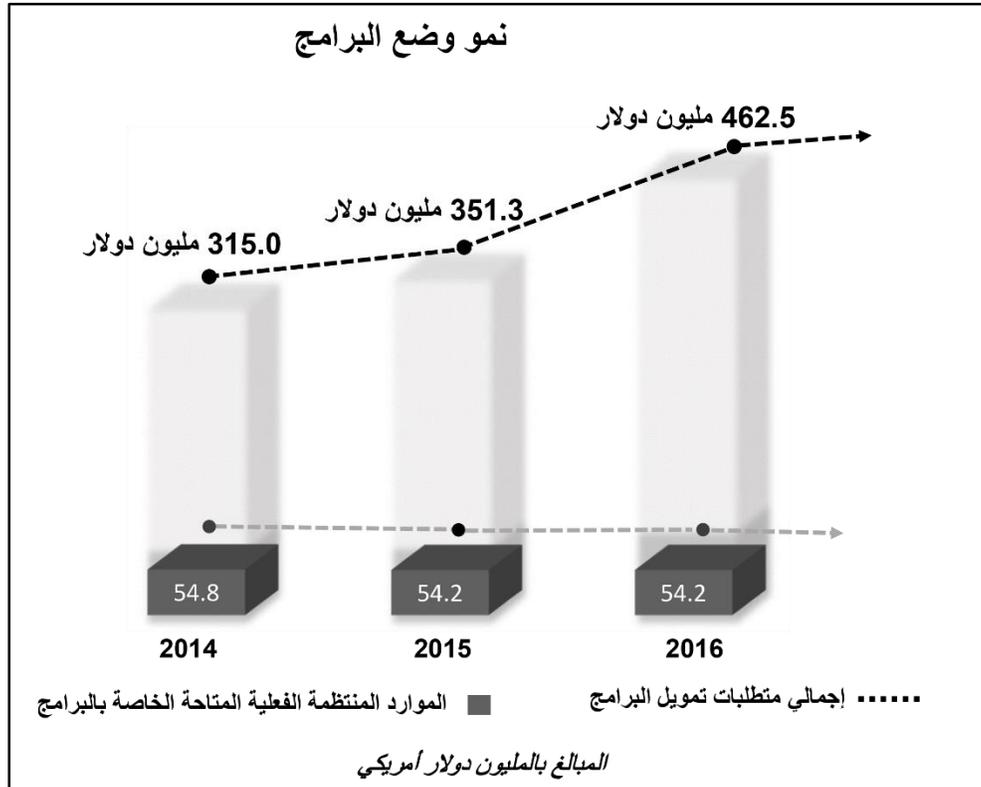
31. يكشف تحليل اتجاهات هذه البيانات عن الآتي:

قيام هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتقوية قدرات وضع البرامج

32. زادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة لحافظة برنامجها بشكل كبير من 351 مليون دولار في 2015 إلى 463 مليون دولار في عام 2016. وقد كانت هذه الزيادة ملحوظة بصفة خاصة بالنسبة للموارد الأخرى على المستوى الميداني، حيث ارتفعت من 289 مليون دولار في 2015 إلى 388 مليون دولار في عام 2016 (أي بزيادة ما يقرب من 35 في المائة في عام 2016 مقارنة مع 2015). ويظهر هذا الطلب القوي على دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة على المستوى القطري.

الشكل رقم 2

نمو وضع البرامج في هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2014-2016)



33. يتسق ذلك مع التوقعات التي تحتوي عليها الموازنة المتكاملة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة 2016-2017. كما سبق الذكر، فإن هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد وضعت هدفاً يبلغ 880 مليون دولار لفترة العامين، يتألف من 380 مليون دولار من الموارد المنتظمة و500 مليون دولار من الموارد الأخرى. وطبقاً للتخطيط من القاعدة

إلى القمة وحساب التكاليف وخصم الموارد التي تمّ توظيفها في السنوات السابقة، فإن نمو الحافظة الجديدة يناظر توقعات الموارد الأخرى التي تمّ توظيفها للفترة 2016-2017.

34. يعتبر التقبّل السريع لمبادرات البرنامج الرئيسي عاملاً رئيسياً في نمو حافظة هيئة الأمم المتحدة للمرأة. في عام 2016، سوف يمثل المبلغ المعتمد في الميزانية لصالح مبادرات البرنامج الرئيسي (168.96 مليون دولار) 58 في المائة من إجمالي حافظة برامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة (أي إجمال المبلغ المخصّص في الميزانية لصالح إطار نتائج التنمية). وقد بدأت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إعداد التقارير من خلال لوحة القيادة لتتبع مدى جودة البرامج وكذلك لتحديد الموارد المالية التي تحتاج إليها لتنفيذ البرامج وفجوة التمويل المتعلقة بها. يقدم الملحق "أ" استعراضاً للوحة القيادة لمتطلبات مبادرات البرنامج الرئيسي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة من الموارد مصنفة طبقاً لمجال الأثر في الخطة الاستراتيجية وطبقاً للمنطقة في عام 2017، للوضع القائم في يونيو/حزيران 2016.

35. ولكن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه هيئة الأمم المتحدة للمرأة هو تحسين قدراتها بشكل كبير في مجال تأمين الموارد المنتظمة والموارد الأخرى المخصصة للبرامج بنجاح لكي تُستغل بصورة ناجحة وفي الوقت المناسب مع تزايد المشروعات المنتظرة في الحافظة. وفي حين ارتفع حجم الموارد المخصصة للبرامج من 202 مليون دولار في 2014 إلى 281 مليون دولار في بداية عام 2016 (الجدول 1(ب))، إلا أنه من المتوقع أن يزداد أكثر على مدار عام 2016، وهذا يعكس جزئياً نضوج الوكالة وترحيل الموارد من عام إلى آخر.

قيام هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتقوية تركيز البرامج

36. زادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بصورة كبيرة من تركيز البرامج. وأظهر تحليل مجمّع لخطط العمل السنوية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة خلال الفترة 2014-2017 أن هناك انخفاضاً ملحوظاً (53.1 في المائة) في إجمالي عدد النواتج (985 ناتج في عام 2014 مقارنة مع 571 ناتج في عام 2017) وانخفاض مماثل (بنسبة 39.2 في المائة) في العدد الإجمالي للمخرجات (2872 مخرجاً في عام 2014 مقارنة مع 1930 مخرجاً في عام 2017) في خطط العمل السنوية للمكاتب القطرية، ومكاتب الأقطار المتعددة والمكاتب الإقليمية (انظر الجدول 4).

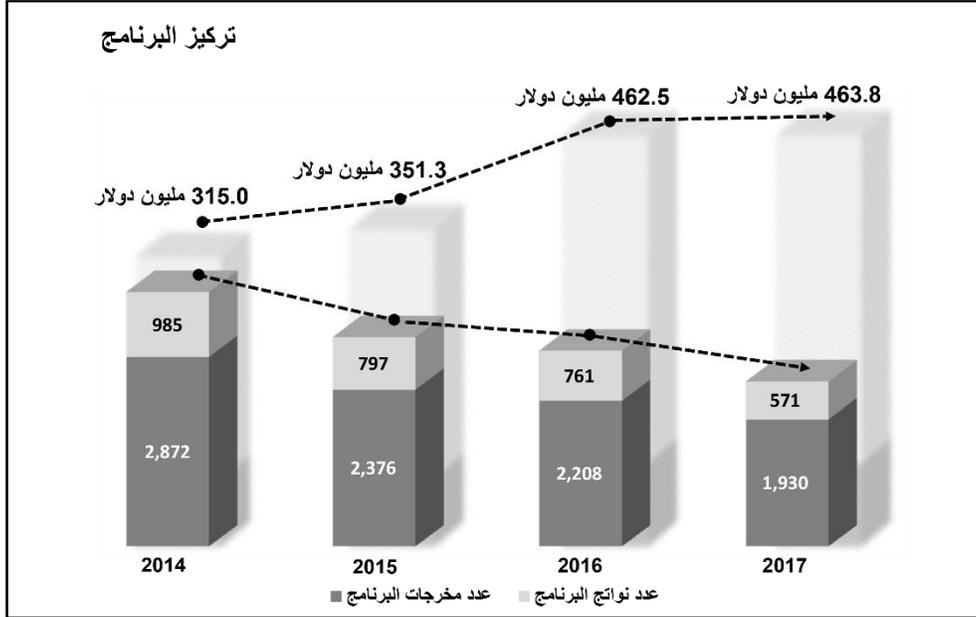
الجدول 4

نواتج البرامج ومخرجاتها

2017	2016	2015	2014	نواتج برامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومخرجاتها
571	761	797	985	عدد نواتج البرامج
1,930	2,208	2,376	2,872	عدد مخرجات البرامج

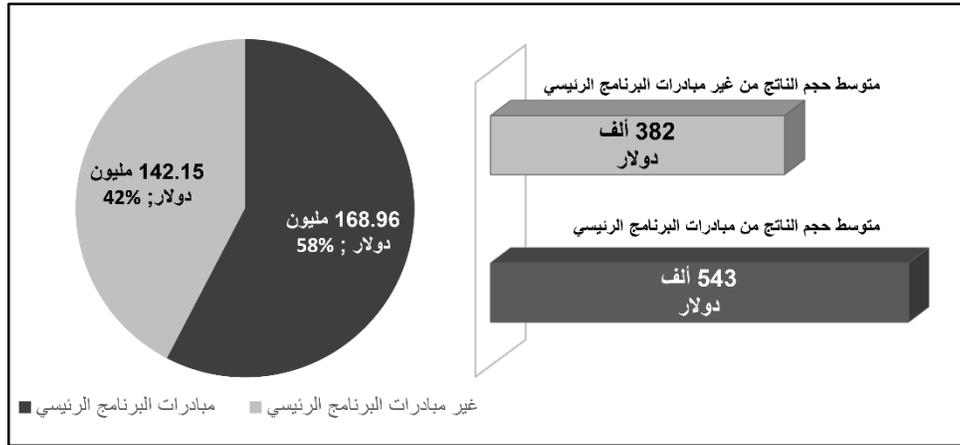
37. هذا الانخفاض إلى جانب التزايد السريع لمحفظة الهيئة يعني أن برامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة تركز بشكل متزايد على عدد أقل من المبادرات الأكبر حجماً (انظر الشكل 3). ويتسق هذا تماماً مع التوصيات الرئيسية للتحليل المجمع والتقييمات التي أدارتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2014 (UNW/2015/CRP.12).

الشكل رقم 3
اتجاهات هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال تركيز البرامج 2014-2017



38. ساهم النمو السريع لمبادرات البرنامج الرئيسي من قِبل مكاتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة القطرية إلى حد كبير في زيادة متوسط المبلغ المدرج في الميزانية لصالح نواتج هيئة الأمم المتحدة للمرأة. تمثل مبادرات البرنامج الرئيسي أكثر من نصف المبلغ الإجمالي المدرج في الميزانية لصالح إطار نتائج التنمية (الموارد المنتظمة والموارد الأخرى التي يتم الإبلاغ عنها غالباً تحت بند إطار نتائج التنمية) ويزيد متوسط حجم نواتج مبادرات البرنامج الرئيسي بأكثر من 40 في المائة عن متوسط حجم النواتج من خارج مبادرات البرنامج الرئيسي (انظر الشكل 4). وقد ثبت أن اعتماد ودمج مبادرات البرنامج الرئيسي ضمن برامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة متناسق نسبياً في مختلف المناطق.

الشكل رقم 4
اتجاهات هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال تركيز البرنامج (2016)



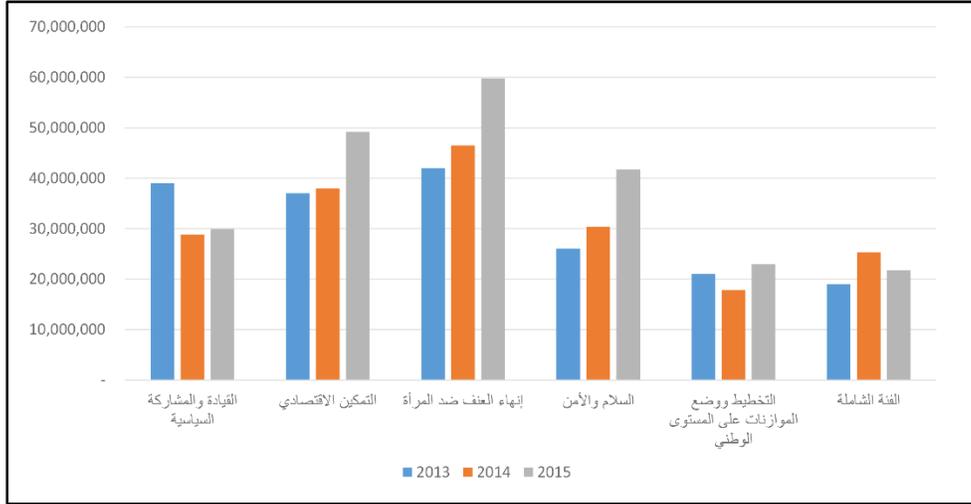
نمو متوازن لحافظة هيئة الأمم المتحدة للمرأة

39. يقدم استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة 2014-2017 (UNW/2016/6)، معلومات مفصلة بشأن النفقات مقسمة طبقاً لمجالات الأثر والمنطقة في عامي 2014 و2015. بناء على خطط العمل السنوية لعامي 2016 و2017، فإن الزيادة السريعة في مشاركة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال السلام والأمن والأعمال الإنسانية والزيادة المناظرة في البرامج في الدول العربية وغرب ووسط وشرق أفريقيا تُعدّ متوقعة.

40. إن مجال الأثر الوحيد الذي شهد تراجعاً في الإنفاق على مدار السنوات الثلاثة الماضية هو التمكين السياسي للمرأة. وسوف يكون من المهم رصد استغلال مبادرتي البرنامج الرئيسي اللتان تندرجان تحت هذا المجال عن كُتب وهما: "التمكين السياسي للمرأة والقيادة" و"إتاحة العدالة للمرأة" لضمان تمويلهما بصورة مناسبة. تظل مبادرات البرنامج الرئيسي هذه محورية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبالتالي فإنها تمثل جزءاً لا يتجزأ من ولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

41. تشبهاً مع مستوى نضوج هيئة الأمم المتحدة للمرأة، فإن إدماج نظام إدارة النتائج التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ونظام الإدارة المالية (أطلس) والأنظمة الجديدة المنتظرة في مجال الإدارة والتعاقد (LEADS وDAMS) خلال النصف الثاني من 2016 سوف يمكن الهيئة من رصد احتياجات وفجوات التمويل في الوقت الحقيقي طبقاً لمجالات النواتج في الخطة الاستراتيجية ومبادرة البرنامج الرئيسي من أجل إدارة وتشجيع النمو المتوازن لحافظتها بشكل صحيح.

النمو المتوازن لحافظة هيئة الأمم المتحدة للمرأة (دولار أمريكي)



دمج الولاية الثلاثية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة

42. تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتنفيذ ولايتها الثلاثية بطرق متكاملة على المستوى القطري وفي المقر الرئيسي. على المستوى الوطني، تهدف هيئة الأمم المتحدة للمرأة، من خلال عملها التنفيذي دعماً للدول الأعضاء، إلى تنفيذ الأطر المعيارية العالمية والإسهام فيها. يتضمن هذا الدعم نطاقاً من الأنشطة المنفردة، بما في ذلك دعم تطوير التدابير القانونية والسياسية والتنسيق داخل الأمم المتحدة. يتم دمج العمل على تقوية الأطر المعيارية على المستوى الوطني استجابةً للمعايير والنظم القياسية العالمية في المشروعات المتعلقة بمجالات أثر محددة (والمترتبة بمبادرات البرنامج الرئيسي). بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض مشروعات هيئة الأمم المتحدة للمرأة التي تتضمن جوانب معيارية تعتبر شاملة، مثل دعم مراعاة المنظور الجنساني أو الإبلاغ عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو). هذا الإنفاق تعبر عنه الفئة الشاملة في الشكل رقم 5.

43. في المقر الرئيسي، تركز وظائف الدعم المعيارية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على توفير الدعم القوي للعمليات الحكومية، مثل لجنة وضع المرأة، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. يتم تمويل وظائف الدعم المعيارية وأنشطة التنسيق بين كيانات الأمم المتحدة على مستوى المقر الرئيسي، في غالب الأمر، من خلال الميزانية المؤسسية والاشتراكات المقررة. ولكن، كما سبق الذكر، فإن نطاق ومدى وظائف الدعم المعيارية التي تقوم بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد توسعت بصورة كبيرة منذ إنشاء الهيئة، في حين ظلت الاشتراكات المقررة على حالها. لذا فإن زيادة الاشتراكات المقررة تعد أمراً حاسماً لضمان توفير الموارد المناسبة لوظائف الدعم المعيارية التي تقوم بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

أثر فجوات تمويل هيئة الأمم المتحدة للمرأة من الموارد المنتظمة الخاصة بالبرامج

44. يعتمد نجاح حشد موارد هيئة الأمم المتحدة للمرأة على التكامل ما بين الموارد المنتظمة والموارد الأخرى، بالإضافة إلى تأمين الكتلة الحرجة من كل نوع، بما في ذلك ما يجعل الموارد المنتظمة بمثابة تمويل أولي لحشد الموارد الأخرى.

45. يجب أن يتوافر رأس المال المناسب لنهج البرمجة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة على المستوى القطري والذي يعتمد على الطلب. تسعى هيئة الأمم المتحدة للمرأة لأن تقيّم على نحو أفضل ما إذا كانت جهود جمع الأموال الحالية لكل من الموارد المنتظمة والموارد الأخرى سوف تكفي لتلبية متطلبات التمويل لحافظتها المتنامية.

46. بلغت فجوات التمويل المتوقعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بالنسبة لعملية البرمجة مبلغ 113 مليون دولار في عام 2014 و112 مليون دولار في عام 2015 (الجدول رقم 1 (ج)). وبلغت فجوة التمويل الإرشادية للبرمجة مبلغ 181 مليون دولار في عام 2016. وعلى الرغم من أنه من المتوقع أن تنكمش هذه الفجوة الإرشادية لعام 2016 بالنسبة للبرامج على مدار العام، ووجوب التعامل معها بحرص، إلا أنها تلقي الضوء على خطر

وجود فجوة تمويل مستمرة أو حتى متنامية في عامي 2016 و2017¹¹ وقد بدأت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بنجاح في مسار لنمو البرمجة لتلبية الاحتياجات القطرية يتسق مع خططها الاستراتيجية. ولكن، من التحديات الرئيسية ضمان أن تكون هذه الزيادة في البرمجة مصحوبة بنمو مناظر في التمويل لتحويل البرامج المنتظرة المتنامية إلى أنشطة برامج فعلية.

47. إن إتاحة القدر المناسب من الموارد المنتظمة الخاصة بالبرنامج سوف تكون أمراً أساسياً لترجمة الأعمال المنتظرة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى مبادرات فعلية. وفي هذا السياق، يُعدّ انخفاض الموارد المنتظمة اتجاهاً داعياً للقلق بشكل خاص، وبالتزامن مع انخفاض الموارد المنتظمة المخصصة للبرنامج. وبالفعل، انخفض حشد الموارد المنتظمة 163.7 مليون دولار في عام 2014 إلى 136.1 مليون دولار في 2015، ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى الخسائر نتيجة تغير سعر الصرف. بالإضافة إلى ذلك، لضمان التنفيذ الكامل للولاية المركبة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وخططها الاستراتيجية (انظر UNW/2015/10)، فإن إتاحة الموارد المنتظمة المخصصة للبرنامج يعد شرطاً مسبقاً لحشد الموارد الأخرى عالية الجودة على نطاق واسع. فالموارد المنتظمة المخصصة للبرنامج مطلوبة لإجراء الحوارات بشأن السياسات مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة؛ ولتحليل تدخلات التنمية وترتيب أولوياتها؛ ولبناء الشراكات من أجل التغيير؛ ولصياغة مبادرات البرمجة التي تتسق مع الخطة الاستراتيجية؛ ولتحمل جانب من تكلفة أنشطة البرنامج. تهدف هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أن تضع نفسها بصورة مستمرة في مصاف قادة الفكر في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لكي تقوي سلطاتها المعيارية والبرامجية ولكي تدفع بعجلة التغيير الهيكلي القائم على السياسات. وبالتالي، فإن كلاً من الموارد المنتظمة والموارد الأخرى ضرورية لبناء أنشطة منتظرة وتحويلها إلى أنشطة برمجة.

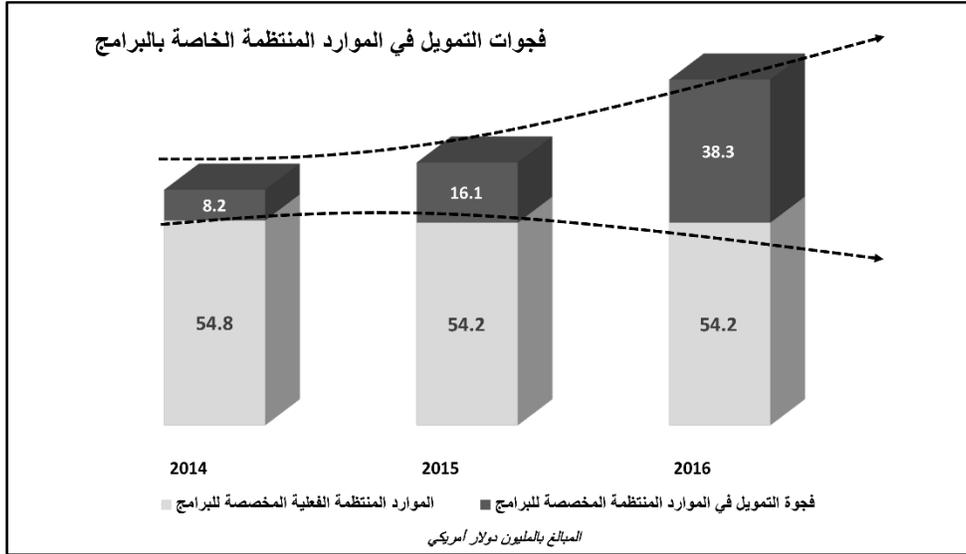
48. يعتمد نجاح تعبئة موارد هيئة الأمم المتحدة للمرأة بصفة عامة في فترة العامين 2016-2017 إلى حدٍ كبير على توافر الموارد المنتظمة المناسبة. ولتقدير متطلبات الموارد المنتظمة المخصصة للبرنامج للفترة 2014-2017، استخدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة نسبة من الموارد المنتظمة المخصصة للبرنامج إلى الموارد الأخرى تبلغ 1:4 (نسبة 25 في المائة من الموارد المنتظمة من إجمالي الموارد الأخرى المعطاة في الجدولين رقم 1 و2)¹². وتُعدّ هذه النسبة طموحة إلى حدٍ ما بالنسبة لهيئة جديدة ذات ولاية مركبة.

49. على الرغم من هذه النسبة الطموحة، فإن نمو حافظة البرنامج مقروناً بانخفاض الموارد المنتظمة يؤدي إلى زيادة حادة في فجوة تمويل الموارد المنتظمة المخصصة للبرنامج: من 16 مليون دولار في عام 2015 إلى قيمة متوقعة مقدارها 38 مليون دولار في 2016 (الجدول 1 (ه)). وإذا استمر هذا الاتجاه، فإن فجوة التمويل الأخذ في الزيادة في الموارد المنتظمة يمكن أن تُضعف قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على النجاح في تحقيق أهدافها في تعبئة الموارد الأخرى.

¹¹ تعتمد دقة فجوة التمويل على كيفية احتساب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدقة لتكاليف احتياجاتها من البرامج. كما تعتمد أيضاً على مدى جودة ومدى سرعة تمكن هيئة الأمم المتحدة للمرأة من تحويل الموارد المنتظرة إلى مبالغ تم تلقيها، والذي يعتمد بدوره على إتاحة القدر المناسب من الموارد المنتظمة الخاصة بالبرامج والاتجاهات العامة في المساعدات التنموية.

¹² تتسق نسبة 1 : 4 من متطلبات الموارد المنتظمة المخصصة للبرامج إلى الموارد الأخرى (المُرَحَّلَة من الأعوام السابقة بالإضافة إلى المتطلبات الإضافية للعام المحدد) مع سجل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عامي 2014 و2015. وتمشيًا مع نموذج النضوج، فإن هدف النمذجة هذا سوف يتم تنقيحه أكثر عند توافر المزيد من المعلومات.

فجوات تمويل الموارد المنتظمة المخصصة لبرنامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2014-2016)



50. تؤثر أيضًا فجوة التمويل هذه للموارد المنتظمة الخاصة بالبرمجة بصورة سلبية على الوظائف الرئيسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، مثل الشراكات الاستراتيجية وتنسيق جهود الأمم المتحدة. على سبيل المثال، تفتقر هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى التمويل المناسب للاستفادة الكاملة من تكنولوجيا الهواتف المحمولة للتواصل مع زائريها على شبكة الإنترنت والبالغ عددهم 3.5 مليون زائر فرد سنويًا على موقعها الإلكتروني، وهي أيضًا غير قادرة على تقديم جميع منتجاتها الخاصة بالاتصالات بلغات مختلفة. بالمثل، فإن التنفيذ الكامل لاستراتيجية المجموعات الاستشارية للمجتمع المدني قد يتطلب استثمارًا يبلغ حوالي 750,000 دولار، غير متاح في الوقت الحالي. ويؤثر هذا على جهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة في بناء الاتساق عبر تطوير أدوات إدارة المعرفة في مجال تنسيق جهود الأمم المتحدة، تحد فجوة التمويل في الموارد المنتظمة المخصصة للبرمجة من قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على توفير دعم القدرات للجهات الأخرى لتطوير السياسات الجنسانية وتعميم مراعاة المنظور الإنساني. وأيضًا، كان هناك حاجة لحشد موارد إضافية لدعم تنفيذ خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UN-SWAP).

الاستفادة من التكامل بين الميدان والمقر الرئيسي لتحقيق أهداف حشد الموارد بنجاح

51. سوف تستفيد هيئة الأمم المتحدة للمرأة من المزيج المناسب ما بين آليات الدعوة والتمويل لضمان تكامل جهودها في جمع الأموال على المستوى القطري وعلى مستوى المقر الرئيسي. يمكن أن تحدث الاستفادة من عملية البرمجة على مستويات متعددة (أي المكتب القطري أو المكتب الإقليمي أو المقر الرئيسي) واعتمادًا على اتجاهات حشد الموارد السابقة، تمتلك هيئة الأمم المتحدة للمرأة القدر الكافي من المرونة الذي يتيح تعديل أهداف حشد الموارد لتجنب العبء غير العادل على أي جزء من المنظمة.

52. بملاحظة أن كم العمل في حشد الموارد الأخرى لهيئة الأمم المتحدة للمرأة قد زاد بمعدل أسرع في الميدان منه في المقر الرئيسي (انظر الجدولين 1 و 2)، فسوف تعيد المنظمة التوازن بين متطلبات حشد الموارد في عام 2017. سوف يبلغ هدف جمع الأموال للموارد الأخرى، باستغلال إمكانات مبادرات البرنامج الرئيسي، مبلغ 100 مليون دولار في عام 2017 (مقابل 60 مليون دولار في 2016)، في حين سوف يبلغ هدف جمع الأموال في الميدان 271 مليون دولار (مقابل 310 مليون دولار في 2016). وفي المجمع، سوف يظل إجمالي حشد التمويل دون تغيير تقريبًا على مدار السنتين.

53. ولكي ينجح هذا التحول، تسعى هيئة الأمم المتحدة للمرأة سعيًا جادًا إلى استغلال آليات جديدة لحشد الموارد والتي سوف تيسر الاستفادة من مبادرات البرنامج الرئيسي على المستوى العالمي لكي تدعم بعد ذلك تنفيذها على المستوى القطري. للحصول على تفاصيل بشأن استراتيجيات حشد الموارد المحدثة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، انظر القسم خامسًا.

54. هذه النتائج ليس الغرض منها فقط أن تكون بمثابة مدخلات لمناقشات هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع مجلسها التنفيذي، في سياق حوارها الهيكلي بشأن التمويل، بل يُقصد منها أيضاً أن تكون بمثابة علامات إشارة لتوفير المعلومات لاستراتيجية هيئة الأمم المتحدة للمرأة لحشد الموارد وضمان استجابتها لاحتياجات المنظمة الناشئة.

خامساً. تطوّر استراتيجية هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعبئة الموارد

55. أنشئت هيئة الأمم المتحدة للمرأة خصيصاً لمجابهة التفتت وقلة الموارد اللذين كان يعاني منهما الهيكل الجنساني العالمي السابق ولكن، حتى بعد إنشائها بخمس سنوات فإن تمويلها يظل مماثلاً لإجمالي موارد الهيئات الأربع السابقة التي أصبحت جزءاً من هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وللتصدي لفجوة التمويل فإن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ملتزمة بزيادة كل من كمية مواردها وجودتها. وقد أَلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الضوء على استراتيجياتها في هذا الصدد، في الإحاطة الاستراتيجية بشأن تعبئة الموارد (UNW/2015/10) المقدمة إلى المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2015. ويقدم هذا القسم تحديثاً للاستراتيجيات المقدمة في هذه الإحاطة.

A. استعراض مدى ملاءمة الاشتراكات المقررة الحالية

56. من المتوقع تمويل وظيفة الدعم المعياري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة من الاشتراكات المقررة (انظر A/RES/64/289، الفقرة 75). قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتحسين بروز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإعطائهما المزيد من الاهتمام من خلال عملها المعياري في مجال الدعم. وقد قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتحديث الدول الأعضاء بصورة منتظمة بشأن نطاق واتساع عملها والتقدم المحرز. وقد اتّسع الطلب على مثل هذا الدعم المعياري والفرص الناتجة عنه في حين ظلت الموارد ثابتة، إلى الحد الذي أعربت فيه الجمعية العامة عن قلقها من أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ينبغي أن تجتذب مساهمات طوعية لتمكينها من تنفيذ ولايتها لخدمة العمليات الحكومية المعيارية. على الرغم من إدراج الآثار المترتبة في الميزانية فيما يتعلق باحتياجات هيئة الأمم المتحدة للمرأة من الوظائف وغير الوظائف في دعم تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030 وبرنامج عمل أديس أبابا في التقرير الأخير للأمين العام إلى الجمعية العامة (A/70/883)، فقد طلبت الجمعية تقريراً آخر عن هذه المسألة في الدورة الحادية والسبعين.

57. دعت لجنة وضع المرأة هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى لعب دور محوري في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وفي دعم الدول الأعضاء في التنسيق مع منظومة الأمم المتحدة وفي تعبئة المجتمع المدني والقطاع الخاص وغيرهما من أصحاب المصلحة ذوي الصلة، على كافة المستويات، دعماً للتنفيذ الكامل والفعال والعاجل لإعلان ومنهاج عمل بيجين وجدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030. ويتطلب هذا أن تتوافر لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الموارد المناسبة. ويتسق هذا مع التزام الدول الأعضاء في جدول أعمال عام 2030 بالعمل لإحداث زيادة كبيرة في الاستثمارات لسد الفجوة بين الجنسين وتقوية الدعم للمؤسسات المرتبطة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

ب. زيادة كم الموارد المنتظمة التي يتم الحصول عليها من قاعدة الجهات المانحة التقليدية وتوسيع قاعدة الجهات المانحة التقليدية بالنسبة للموارد المنتظمة.

58. تمتلك هيئة الأمم المتحدة للمرأة نهجاً يتألف من أربعة محاور لزيادة كمية الموارد المنتظمة:

- تعميق مساهمات الموارد المنتظمة
- توسيع قاعدة الجهات المانحة
- إشراك القطاع الخاص والقطاع التطوعي
- تحسين الشفافية والمساءلة

تعميق مساهمات الموارد المنتظمة

59. لضمان قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تأمين الكتلة الحرجة من الموارد التي يمكن التنبؤ بها، فإنها تهدف إلى زيادة عدد الجهات المانحة "ذات الرقمين"، أي الجهات التي تسهم بمبلغ 10 ملايين دولار أو أكثر في الموارد المنتظمة سنوياً (انظر الشكل رقم 7). بالإضافة إلى ذلك، فقد دعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بعض

شركائها لزيادة مستوى طموحهم في تمويل الهيئة بصورة جذرية، بما في ذلك من خلال الدعوة إلى الجهات المانحة "ذات الثلاث أرقام" والتي تسهم بمبلغ 100 مليون دولار على الأقل. تهدف هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى الوصول إلى 16 جهة مانحة على الأقل تعطي أكثر من 10 ملايين دولار، كل منها سوف تسهم بمتوسط 15 مليون دولار سنويًا. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري تأمين قدر أكبر من القدرة على التنبؤ بالموارد والمدفوعات المبكرة.

60. لتحقيق ذلك، سوف تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتكثيف الحوار السياسي رفيع المستوى مع الجهات المانحة الحالية والممكنة التي تسهم بأكثر من 10 ملايين دولار من خلال استغلال مكاتب الاتصال الخاصة بها،¹³ واللجان الوطنية والمشاورات السنوية. سوف تضمن هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضًا أن تتم مشاركتها بأسلوب مستمر ومتسق، مع جماعات مختلفة من أصحاب المصلحة داخل البلدان المانحة، بما في ذلك الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني والقطاع الخاص. سوف تقدم هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى مجموعات أصحاب المصلحة المعلومات اللازمة لفهم ولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة والنتائج التي تحققها بالموارد التي تُسهم بها حكومات بلدانهم.

61. تمشيًا مع زيادة جهود الدعوة لدى القطاع الخاص، تلتزم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتطوير مؤشرات رئيسية تقيس العائد على الاستثمار في تأمين الموارد من هؤلاء الشركاء. كما أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ملتزمة أيضًا بزيادة إظهار الجهات المانحة الرئيسية للموارد المنتظمة، على سبيل المثال، من خلال عرض مساهمات الجهات المانحة على موقعها الإلكتروني ومن خلال إجراء مقابلات للإضاءة على وزراء أكبر المساهمين في هيئة الأمم المتحدة للمرأة. بالإضافة إلى ذلك، تخصص الهيئة مقاعد في مجلسها التنفيذي لأكثر أربعة مساهمين بالموارد المنتظمة.

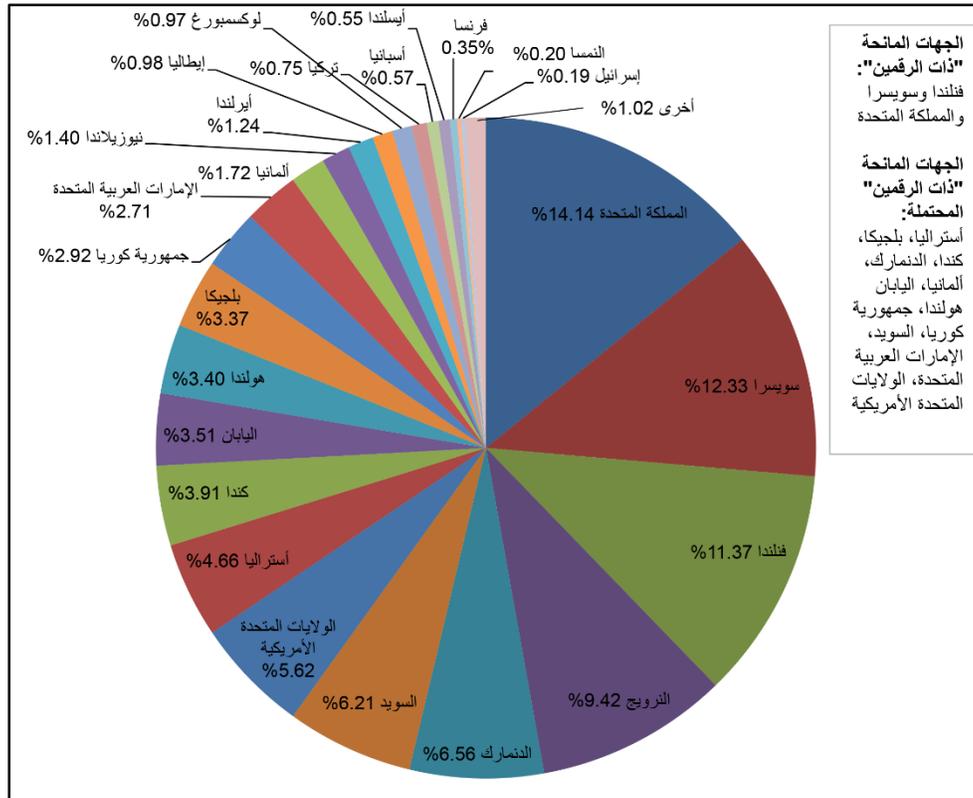
توسيع قاعدة الجهات المانحة

62. تستمر هيئة الأمم المتحدة للمرأة في السعي لتنفيذ حملة 250/150، والتي تهدف إلى تأمين مساهمة إجمالية قدرها 250 مليون دولار من الموارد المنتظمة من 150 بلدًا. كما يشير توسيع هذه القاعدة من الجهات المانحة إلى دعم سياسي واسع للولاية العالمية الشاملة ثلاثية الجوانب لهيئة الأمم المتحدة للمرأة من قبل نطاق واسع من الدول الأعضاء. كما تساعد أيضًا على تجنب المخاطر المؤسسية الكامنة في الاعتماد الزائد على عدد قليل من الجهات المانحة في تمويل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتتيح للهيئة طلب مساهمات محددة ويمكن التنبؤ بها، وطويلة الأمد وتُدفع قبل نهاية السنة التقويمية. في عام 2015، ساهم رقم قياسي من البلدان بلغ 146 بلدًا في الموارد المنتظمة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. يوضح الشكل رقم 7 التوزيع الإجمالي للمساهمات في الموارد المنتظمة.

¹³ يوجد لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة الآن مكاتب اتصال في بروكسل (لدعم جهود الدعوة للاتحاد الأوروبي وأعضائه)، وكوبنهاغن (لدعم جهود الدعوة في البلدان الاسكندنافية) واليابان. في عام 2016 سوف تفتتح هيئة الأمم المتحدة للمرأة مكاتب اتصال في أبو ظبي وواشنطن العاصمة.

الشكل 7

توزيع المساهمات في الموارد المنتظمة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة من قبل الحكومات في عام 2015



إشراك القطاع الخاص والقطاع التطوعي

63. في عام 2015، استمرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في توسيع شراكاتها مع القطاع الخاص والقطاع التطوعي. وقد تلقت تمويلاً من نطاق واسع من المؤسسات وشركاء القطاع الخاص، ستة منهم كانوا شركاء جدد لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بما في ذلك ماستر كاردي ومؤسسة بيل وميليندا غيتس ومؤسسة أنجليكا فوينتس ومؤسسة موتسبي وشركة سوني للموسيقى في المكسيك. زاد عدد التعهدات من القطاع الخاص والقطاع التطوعي أكثر من الضعف، من 15 في عام 2014 إلى 34 في عام 2015. بالإضافة إلى ذلك، شاركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في استضافة منتدى لقادة الأعمال والأعمال الخيرية مع مجموعة على بابا ومؤسسة بيل وميليندا غيتس، حيث تعهدت أكثر من 20 شركة ومؤسسة بأكثر من 20 مليون دولار منها 11 من الشركاء الجدد لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

64. سوف تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتعميق الشراكات في هذا القطاع من خلال التفاوض للتوصل إلى شراكات تمويل للبرامج على عدة سنوات، تهدف إلى تأمين المساهمات في الموارد المنتظمة، واستغلال قدرات الشركاء على بناء مسارات تمويل جديدة من الأفراد والاستفادة من الدعم المقدم للمصلحة العامة. تستمر هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مشاركتها مع مجلسها الاستشاري لقيادة القطاع الخاص، والذي يقوم حالياً بتقوية أمانته، ووضع برنامج عمل على مدار عامين ويتم توسعته ليشمل عددًا أكبر من رؤساء مجالس الإدارة من النساء وتمثيل إقليمي أكثر تنوعًا.

65. كما أطلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضًا استعراضًا شاملاً لاستراتيجيتها مشاركتها مع القطاع الخاص لكي تقوّي وتنسق مشاركة المنظمة مع قطاع الأعمال. تم تحديد ست فرص استراتيجية لكي تنمي هيئة الأمم المتحدة للمرأة مشاركتها مع القطاع الخاص تشمل: مشاركته كمصدر للخبرات، وكمصدر للموارد المنتظمة وكحليف في مجال الدعوة وكشريك في عملية التواصل، ولكي يقود وضع المعايير بشأن المساواة بين الجنسين عبر مختلف الصناعات، وكشريك في ابتكار البرامج.

66. تستمر هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الاستفادة من شبكتها المؤلفة من 14 لجنة وطنية،¹⁴ والتي تعتمد على المنظمات غير الحكومية التي تعمل لزيادة الوعي بشأن ولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتمويل الهيئة. في الوقت الحالي، يتراوح إجمالي المساهمة الإجمالية من اللجان الوطنية ما بين 1.5 مليون دولار إلى 1.8 مليون دولار. ولكن، لا شك في أن اللجان الوطنية لديها إمكانيات كبيرة ويمكن أن تولد المزيد من التمويل لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على المدى المتوسط إلى الطويل. ولكن هذا سوف يتطلب أيضًا استثمارًا في القدرات. في السنوات القادمة، سوف تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن كثب مع اللجان الوطنية لتطوير برامج العطاء العام المنفردة، مثل مبادرات العطاء الشهري، والتوجه إلى الأفراد ذوي الأرصدة المالية الضخمة.

تحسين الشفافية والمساءلة

67. تمشيًا مع نموذج النضوج الخاص بهيئة الأمم المتحدة للمرأة، سوف تستمر هيئة الأمم المتحدة للمرأة في زيادة الشفافية والمساءلة عن الموارد المنتظمة بعدة طرق: المشاركة في التقييمات والاستعراضات التي تقودها الجهات المانحة، وإعداد تقارير عالية الجودة سواء عن الموارد المنتظمة أو الموارد الأخرى، وضمان الرقابة المستقلة والموضوعية الداخلية من خلال كلٍ من مكتب المراجعة والتحقق ومكتب التقييم. بالإضافة إلى ذلك، تخطط هيئة الأمم المتحدة للمرأة لإصدار تقارير سنوية للجهات المانحة، والتي تبين بالنسبة والتناسب أثر مساهمات الموارد المنتظمة على المستوى الجغرافي أو المواضيعي. كما سوف يتم تبادل هذه المعلومات أيضًا من خلال الموقع الإلكتروني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة المخصص للجمهور، بما يتفق مع المبادرة الدولية للشفافية في المعونة. ففي عام 2015، نجحت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تقييم قوتي لمنظوماتها وضوابطها وقواعدها وإجراءاتها لكي تفي بمتطلبات المفوضية الأوروبية. وتلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2016، خامس تقرير تدقيق مالي على التوالي غير مشفوع بتحفظات.

ج. تقوية وتنويع أنماط الموارد الأخرى

68. سوف تركز هيئة الأمم المتحدة للمرأة على جذب الموارد الأخرى عالية الجودة، والمخصصة بشكل عام، من خلال تقوية برامجها واستغلال التمويل الجماعي للأمم المتحدة، والتأكيد على الابتكار وتوسيع مشاركتها مع القطاع الخاص، بالإضافة إلى جهودها في زيادة الموارد المنتظمة بصورة كبيرة. ويعد بناء الشراكات وتقويتها قاسمًا مشتركًا بين جميع النهج الاستراتيجية:

تقوية البرامج من خلال مبادرات البرنامج الرئيسي

69. في عام 2015، أطلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مبادرات البرنامج الرئيسي الخاصة بها. تهدف مبادرات البرنامج الرئيسي إلى تمكين هيئة الأمم المتحدة للمرأة من توسيع نطاق النتائج من خلال الشراكات؛ وضمان أن تكون هيئة الأمم المتحدة للمرأة ملائمة للغرض لكي تدعم تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030 بأسلوب يراعي الاعتبارات الجنسانية وتساعد في إتمامه، وإتاحة وصول هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى موارد أخرى عالية الجودة لاستكمال الموارد المنتظمة وتحقيق خطتها الاستراتيجية.¹⁵ في عام 2016، ركزت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تفعيل مبادرات البرنامج الرئيسي من خلال تطوير وتصميم مجموعة أدوات للتصميم والتشغيل؛ ودمج مبادرات البرنامج الرئيسي ضمن أدوات التخطيط الاستراتيجي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وإطلاق جهود حشد الموارد.

70. على صعيد تعبئة الموارد، تهدف هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى عقد عدد من مناقشات المائدة المستديرة بما يتفق مع الحاجة لتقاسم هذه المسؤولية على نحو أفضل بين المقر الرئيسي والميدان، بالشراكة مع الدول الأعضاء، لتيسير استغلال البرامج الرئيسية المنفردة. تهدف مناقشات المائدة المستديرة إلى جمع نطاق من الشركاء لبناء تحالف حول مبادرة معينة من مبادرات البرنامج الرئيسي وتحديد مصادر التمويل المحتملة. سوف تدعو هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدول الأعضاء المهتمة لتقوم بعقد ورئاسة نقاش المائدة المستديرة بشأن إحدى مبادرات البرنامج الرئيسي الأقرب اتساقًا مع أهدافها التنموية.

¹⁴ تعمل اللجان الوطنية حاليًا في 14 بلدًا: أستراليا والنمسا وفرنسا وألمانيا وأيسلندا وإيطاليا واليابان ونيوزيلندا والنرويج وسنغافورة والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وقد تم التصديق على لجنة وطنية جديدة في هولندا وسوف تعمل اللجنة الخامسة عشر في نهاية فصل الصيف.

¹⁵ يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل عن مبادرات البرنامج الرئيسي في الوثيقة UNW/2016/CRP.1 "تقرير بشأن تمويل الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بما في ذلك مبادرات البرنامج الرئيسي الخاصة بها".

71. وبأسلوب مشابه للنهج الذي تتبعه منظمات أخرى، من المنتظر أن يتم عقد سلسلة من مثل هذه المشاورات لكل من مبادرات البرنامج الرئيسي موضع الاهتمام. وتمشيًا مع الممارسة المعتادة في غيرها من المؤسسات متعددة الأطراف، من المنتظر أن تناقش أولى المشاورات الاستراتيجية ونظرية التغيير لمبادرة البرنامج الرئيسي وأن تتحقق منهما، وأن يتم الاتفاق على التكلفة الإجمالية للمبادرة، في حين سوف تتخذ جولة المشاورات الثانية، وفي بعض الأحيان الثالثة، قرارات بشأن عبء التقاسم بين الشركاء المختلفين.

72. يضمن هذا النهج في تجديد الموارد أن يكون دعم الجهات المانحة لكل مبادرة من مبادرات البرنامج الرئيسي منسّقًا ومتسقًا ويتفق بصورة أفضل مع الأولويات الاستراتيجية الوطنية. كما يحقق تقاسم المخاطر والمسؤولية بين الجهات المانحة وبين المنظمات القائمة بالتنفيذ. في مايو/أيار 2016، أطلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بنجاح أول جولة مناقشات حول المائدة المستديرة بشأن مبادرة البرنامج الرئيسي الخاصة بها في مجال إحصائيات نوع الجنس من أجل توطيد أهداف التنمية المستدامة. وتخطط الهيئة لتنظيم جولة ثانية من مناقشات المائدة المستديرة في سبتمبر/أيلول. ومن المتوقع أن تتم معظم مناقشات المائدة المستديرة بدءًا من سبتمبر/أيلول 2016 وحتى يونيو/حزيران 2017.

73. وسوف يتكامل نمط التمويل من خلال المائدة المستديرة الذي يستند إلى مبادرات البرنامج الرئيسي مع خيار تخصيص التمويل على المستوى القطري. سوف تستمر هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تعزيز الخبرات الناجحة للتمويل المباشرة للمذكرات الاستراتيجية على المستوى القطري، والتي تمثل ثاني أعلى مستوى للموارد الأخرى من حيث الجودة.

استغلال آليات التمويل المجمعّة للأمم المتحدة

74. يفضل نظام التنمية في الأمم المتحدة بشكل متزايد آليات التمويل الجماعي لدعم التنفيذ المتكامل لجدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030. يمكن للصناديق المجمعّة للأمم المتحدة أن تحسّن من تنسيق المعونات وتربطها، وأن تعزّز إدارة أفضل للمخاطر وأن توسّع قاعدة الجهات المانحة لمنظومة الأمم المتحدة، وأن تيسّر التغيير التحويلي، وأن تنهي الانقسام بين المساعدات الإنمائية الموجهة إلى العمل الإنساني والسلام والأمن.

75. كما يتسق استغلال الصناديق المجمعّة للأمم المتحدة مع تفعيل مبادرات البرنامج الرئيسي الخاصة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة. في فبراير/شباط 2016، أطلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالمشاركة مع الدول الأعضاء والشركاء من المجتمع المدني الأداة التحفيزية العالمية لمشاركة المرأة في السلام والأمن والعمل الإنساني. وفي أربعة أشهر فقط، جمعت الأداة التحفيزية العالمية أكثر من 4 مليون دولار. وقد تمّ ترشيح هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتولّي رئاسة مجلس تمويل الأداة التحفيزية العالمية وهي تمثل أمانتها. ومن المقرّر أن تعقد إحاطة للجهات المانحة (والتي لن تتخذ الشكل الرسمي لمناقشات المائدة المستديرة) في سبتمبر/أيلول 2016.

76. تستمر هيئة الأمم المتحدة للمرأة في أداء وظيفة أمانة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة. كما تستمر هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إدارة صندوقها الخاص للمساواة بين الجنسين وآلية لتقديم المنح تركز على تقديم منح مباشرة إلى المجتمع المدني لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. في عام 2015، قام كل من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة وصندوق المساواة بين الجنسين بتعبئة 14.9 مليون دولار و871,656 دولار على الترتيب من الدول الأعضاء واللجان الوطنية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والقطاع الخاص.

ربط مصادر التمويل المبتكرة بالأدوات المبتكرة

77. إقرارًا منها بتغيّر المشهد العام لتمويل التنمية، والذي يَدَسُّ بصورة متزايدة بتوسيع نطاق مصادر التمويل وتنويعها، فإن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ملتزمة باستخدام الابتكار لتوسيع نطاق المساواة بين الجنسين وتعبئة الموارد (انظر ورقة العمل بشأن استراتيجية الابتكار الخاصة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة). على سبيل المثال، تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتطوير منصات مؤسسية باستخدام تقنية سلسلة الإمداد المفتوحة المصدر والقائمة على السحابة، والتي تتيح للنساء لأول مرة في العالم النامي إدارة جميع جوانب أعمالهن - التنبؤات والعقود والقروض والمبيعات والتسديد - مع الشفافية الكاملة من خلال هواتفهن المحمولة. يتم جمع بيانات الأعمال التجارية بصورة منهجية في تلك المنصة، والتي تتيح للنساء بناء وامتلاك سجلات وتوفر المعلومات اللازمة لخفض مخاطر الاستثمار. ويتيح هذا بدوره لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تزيد من إتاحة مصادر التمويل المبتكرة للنساء، بما في ذلك المساعدة في رأس المال من الدول الأعضاء، والمغتربين ومن التمويل الجماعي، وزيادة الأثر الاجتماعي للاستثمار.

78. بالمثل، تستكشف هيئة الأمم المتحدة للمرأة إمكانية استخدام تكنولوجيا دفاتر الحسابات الموزعة لإنشاء الهويات الاقتصادية للأجنات والتي تشتد الحاجة إليها. كما يمكن أن يتيح هذا أيضًا التوسع في التحولات الحالية

القاصرة على الجوانب الإنسانية والقائمة على النقد وتوفير رأس المال المبدئي للنساء لبدء عمل تجاري أو لإعادة بناء مصادر مستقلة لسبل العيش. كما يمكن أن يتيح أيضًا فرصًا لمصادر إضافية من التمويل من المستثمرين في الأثر الاجتماعي لكي تنمو الأعمال التجارية الناجحة على المدى المتوسط والطويل.

79. يتضمن المرفق "ب" نظرة عامة موجزة لنهج هيئة الأمم المتحدة للمرأة وجهودها في مجال تعبئة الموارد (بما في ذلك استراتيجيات آليات التمويل والحوافز).

سادسًا. الخلاصة

80. تبرز عدة استنتاجات رئيسية من تحليل نتائج واتجاهات تعبئة الموارد الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقد أظهرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة القدرة الاستيعابية اللازمة لتحقيق هدفها لتعبئة الموارد الأخرى للفترة 2016-2017 لهذين العامين (500 مليون دولار) نتيجة النمو السريع في حافظة برامجها على المستوى الميداني. إلا أن اكتمال هذه الموارد المنتظرة بنجاح سوف يتطلب قدرًا مناسبًا من الموارد المنتظمة. فالموارد المنتظمة تمويل الميزانية المؤسسية التي تتيح للمنظمة القدرة المالية والمؤسسية على تحقيق النتائج المحددة في خطتها الاستراتيجية 2014-2017، وتتيح أنشطة الدعوة الأساسية والتنسيق والاستشارات ووضع السياسات والأنشطة التنفيذية على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية، وتتيح لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الاستفادة من الموارد الأخرى التكميلية عالية الجودة لضمان التنفيذ الكامل للخطة الاستراتيجية.

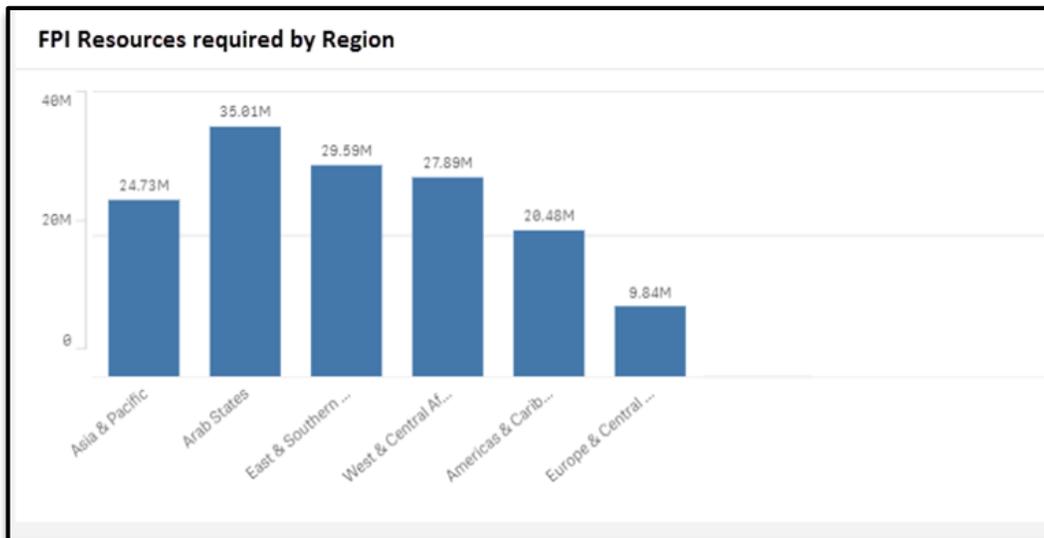
81. انخفضت تعبئة الموارد المنتظمة من 163.7 مليون دولار في عام 2014 إلى 136.1 مليون دولار في 2015. وقد أدى هذا، بالإضافة إلى النمو في حافظة البرامج، إلى زيادة ملحوظة في فجوة التمويل المتوقعة في الموارد المنتظمة المخصصة للبرامج من 16 مليون دولار في عام 2015 إلى 38 مليون دولار في عام 2016. وإذا تم السماح لهذا الاتجاه بالاستمرار، فإنه يمكن أن يؤثر على قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تعبئة الموارد الأخرى بنجاح، وهو أمر حاسم للتنفيذ الكامل لخطةها الاستراتيجية.

82. تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بزيادة جهودها الرامية إلى تعميق وتوسيع مصادر تمويلها من الموارد المنتظمة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد قامت بوضع أدوات جديدة لتعبئة الموارد الأخرى وسوف تعمل مع الشركاء من الجهات المانحة للاستفادة منها بصورة مناسبة. من الملاحظ، أن تنظيم مناقشات المائدة المستديرة رفيعة المستوى، والتي تم عقدها بمشاركة الدول الأعضاء والجهات المانحة الأخرى لتمويل مبادرات البرنامج الرئيسي المنفردة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، تمثل آلية مؤسسية جديدة لتوجيه تمويل الموارد الأخرى. سوف تستمر هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العمل مع شركائها بغية الابتعاد، على المستوى القطري، عن التمويل الأصغر حجماً والأكثر تفتتًا على مستوى المشروع وتأمين تمويل على مستوى البرامج و/أو المستوى المواضيعي من خلال جمع الأموال عالميًا على مستوى كل مبادرة من مبادرات البرنامج الرئيسي. وكما سبق ذكره، فإن نجاح هذه المبادرة سوف يعتمد إلى حد بعيد على مدى استعداد الدول الأعضاء للمشاركة في عقد نقاشات المائدة المستديرة التي ترتبط بصورة مباشرة بأهدافها التنموية.

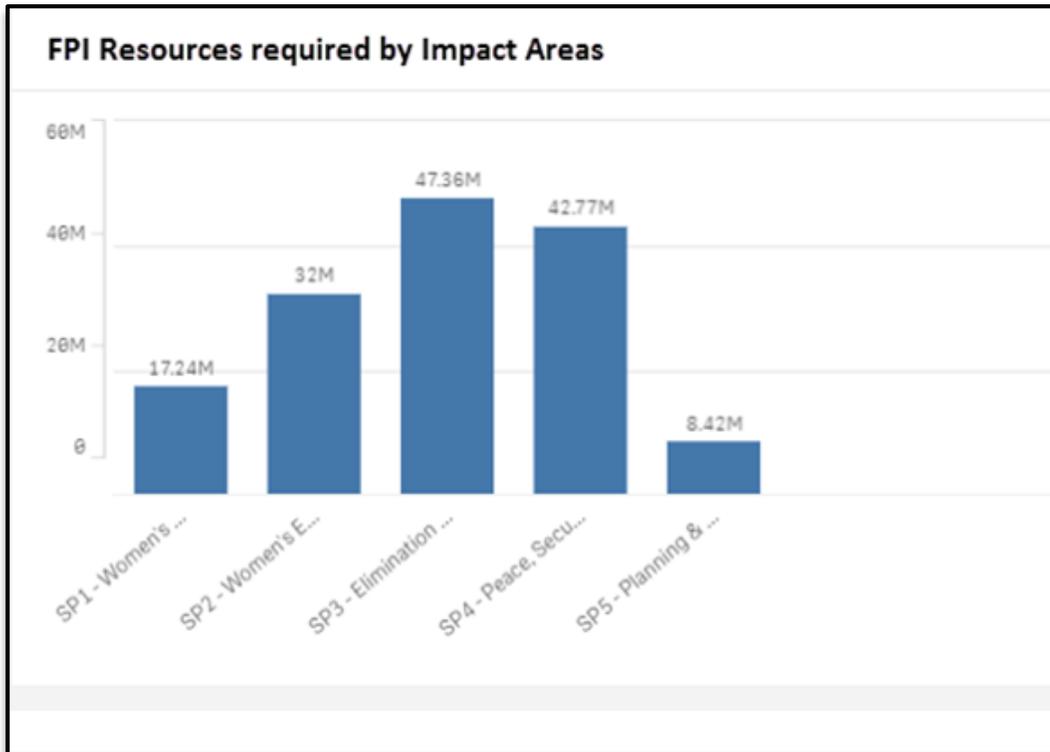
83. تسعى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضًا إلى الاستمرار في عملها الرائد في مجال الدعم المعياري وتحفيز الجهود على مستوى منظومة الأمم المتحدة بأسرها بشأن التنسيق من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك من خلال التنسيق الموضوعي على المستوى القطري، والاستفادة من تركيزها البرامجي المحسّن وفعاليتها التشغيلية. استنادًا إلى هذه المبادرات وإلى الالتزام بالمساءلة وتحقيق النتائج، فإن الهيئة سوف تسعى إلى الدخول في شراكات مع الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المانحة لتلقي تمويل عالي الجودة دعمًا لتنفيذ خطتها الاستراتيجية، أي تمويل يمكن التنبؤ به ويتسم بالمرونة والصلة - سواء من الموارد المنتظمة أو الموارد الأخرى.

84. تلتزم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالمشاركة في تبادل آراء مستمر مع مجلسها التنفيذي في جميع جوانب توفير الموارد في سياق حوارها الهيكلي بشأن التمويل. وفي هذا الصدد، تتبع هيئة الأمم المتحدة للمرأة نموذجًا للنضوج سوف يستفيد من عمليات التخطيط والإدارة القائمة على النتائج التي تم تقويتها. ومن المتوقع أن يدعم هذا النهج الحوار الهيكلي الموضوعي بشأن التمويل والذي يستند إلى النتائج مع المجلس التنفيذي، بما في ذلك احتياجات التمويل الحاسمة والفجوات التي ينبغي التصدي لها. بالإضافة إلى ذلك، سوف تتيح أنظمة الرصد والتخطيط هذه، والتي يتم تحسينها باستمرار، لهيئة الأمم المتحدة للمرأة تحسين جودة نشر معلومات البرامج بشأن النتائج والموارد من خلال موقع إلكتروني يخاطب الجمهور، والقيام بذلك بصورة آلية، وهو ما سيتضمن إتاحة المعلومات بصورة علنية بما يتسق مع المبادرة الدولية للشفافية في المعونة.

المرفق أ. مبادرات البرنامج الرئيسي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة: متطلبات الموارد مقسمة طبقاً للمناطق ومجالات الأثر (2017)¹⁶



¹⁶ ملاحظة: هذه الصور مأخوذة مباشرة من نظام إدارة النتائج لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة.



المرفق ب. أمثلة حول آليات تمويل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، واستراتيجياتها وحوافزها

يقدم الجدول أدناه نظرة عامة موجزة على تعبئة الموارد لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ونهج الهيئة (بما في ذلك آليات التمويل والاستراتيجيات والحوافز):

أهداف تعبئة الموارد				
توسيع المساهمات المالية من مصادر التمويل غير التقليدية (أي التمويل الجماعي والمصادر المبتكرة للتمويل والقطاع الخاص)	زيادة قاعدة الجهات المانحة التقليدية وتحقيق التنوع فيها (الموارد الأخرى)	توسيع قاعدة الجهات المانحة التقليدية (الموارد المنتظمة)	زيادة الموارد التي يتم الحصول عليها من قاعدة الجهات المانحة التقليدية (الموارد المنتظمة)	
<ul style="list-style-type: none"> الموارد المنتظمة الموارد الأخرى 	<ul style="list-style-type: none"> الموارد الأخرى (أي تمويل البرامج الرئيسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على المستوى المواضيعي)؛ وتمويل المذكرات الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة / خطط العمل السنوية (على المستوى القطري أو المستوى الإقليمي) 	<ul style="list-style-type: none"> الاشترابات المقررة الموارد المنتظمة 	<ul style="list-style-type: none"> الموارد المنتظمة 	أنواع التمويل — ما الذي تدعمه هذه الموارد؟
<ul style="list-style-type: none"> استغلال آليات التمويل الممثلة للأمم المتحدة ربط مصادر التمويل المبتكرة بالأدوات المبتكرة وضع مقاييس رقمية للأداء (مثل 150 دولار لتوصيل إحدى المزروعات إلى الأسواق، والتمويل والسلع والخدمات) تناسب التبرعات الفردية 	<ul style="list-style-type: none"> تقوية البرامج من خلال مبادرات البرنامج الرئيسي: تنظيم مناقشات المائدة المستديرة رفيعة المستوى، وتقاسم العبء والإبلاغ على مستويات النواتج/الأثر. الاستمرار في دعوة القطاع الخاص والتطوعي، بما في ذلك الأفراد ذوي الأرصدة المالية الضخمة، واللجان الوطنية والقطاعات العامة من الأفراد. 	<ul style="list-style-type: none"> تنفيذ حملة 250/150، والتي تهدف إلى تأمين مساهمة إجمالية قدرها 250 مليون دولار من الموارد المنتظمة من 150 بلدًا. 	<ul style="list-style-type: none"> زيادة عدد الجهات المانحة التي تسهم بمبلغ 10 ملايين دولار أو أكثر في الموارد المنتظمة من خلال تكثيف الحوارات السياسية رفيعة المستوى (الاستفادة من مكاتب الاتصال، واللجان الوطنية والمشاورات السنوية) ضمان المشاركة المستمرة مع نطاق من مجموعات أصحاب المصلحة اعتماد نموذج ناضج لتفعيل الحوار الهيكلي بشأن التمويل بصورة مستمرة. 	الاستراتيجيات
<ul style="list-style-type: none"> إبراز المصادر المبتكرة لشركاء التمويل على منصات هيئة الأمم المتحدة للمرأة وفي وسائل الإعلام القدرة على تتبع المساهمات الفردية إلى الجهات المستفيدة النهائية بالنسبة لبعض المبادرات القصص ذات الاهتمام الإنساني والتواصل بشأن الآثار والنتائج 	<ul style="list-style-type: none"> إبراز الشركاء على منصات هيئة الأمم المتحدة للمرأة وفي وسائل الإعلام الظهور في فعاليات الأمم المتحدة البارزة وغيرها من الفعاليات 	<ul style="list-style-type: none"> توفير فرصة للجهات المانحة الجديدة والناشئة لكي تبين الدعم السياسي الواسع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وولايتها العالمية وزيادة الوعي بولاية الهيئة والإحساس بملكيتهما لجمهور عريض. توسيع النطاق المعياري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة 	<ul style="list-style-type: none"> زيادة ظهور الجهات المانحة للموارد المنتظمة (عرض مساهمات الجهات المانحة على الموقع الإلكتروني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمقابلات التي تُجرى من خلال شبكة الإنترنت مع المساهمين في هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنح عضوية المجلس التنفيذي لأكثر أربعة مساهمين في الموارد المنتظمة) 	الحوافز

<ul style="list-style-type: none">• استغلال الحملات التي تحظى بظهور كبير، مثل حملة HeForShe			<ul style="list-style-type: none">• النهج القائم على الشراكة والذي يستند إلى أفضل الممارسات في مجال التمويل، بما في ذلك الاتفاقات متعددة السنوات التي يمكن التنبؤ بها• توسيع النطاق المعياري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة	
---	--	--	--	--